

صفقة القرن

Deal Of Century

PEACE TO PROSPERITY

السلام من أجل الازدهار

الشق السياسي

ترجمة مركز الدراسات السياسية والتنموية 2020



مركز الدراسات السياسية والتنموية

Center for Political & Development Studies

صفقة القرن

السلام من أجل الازدهار

الشق السياسي:

المحتويات

- **القسم الأول: المقدمة:-**

✓ **خلفية**

لقد عانى كلٌ من الإسرائيليين والفلسطينيين إلى حد كبير من نزاعهم طويل الأمد الذي لا ينتهي على ما يبدو، منذ ما يقرب من قرن من الزمان، ناقش القادة الدوليون والدبلوماسيون والعلماء القضية وحاولوا حل هذا النزاع. لقد تغير العالم بشكل كبير خلال هذه الفترة، وكذلك تغيرات الأمن التي تواجه الشرق الأوسط.

بقيت الكثير من القضايا المتنازع عليها كما هي إلى حدٍ كبير، وأضحت عقدة على الحل. لقد حان الوقت لإنهاء الصراع، وإطلاق العنان للإمكانات البشرية والفرص الاقتصادية الهائلة التي سيحققها السلام للإسرائيليين والفلسطينيين والمنطقة ككل.

على مر عقود، تم طرح العديد من المقترحات والأفكار، لكن عناصر هذه الخطط كانت غير قابلة للتحقيق بالنظر إلى الحقائق على أرض الواقع وفي الشرق الأوسط الكبير، على الرغم من عدم وجود خطة تمنح أي من الطرفين كل ما يريد، إلا أن ما نراه هو رؤية ذات نتائج أفضل وواقعية وأكثر قابلية للتحقيق للأطراف.

بالنسبة للفلسطينيين هناك تطلعات لم تتحقق، بما في ذلك تقرير المصير، وتحسين مستوى معيشتهم، والارتقاء الاجتماعي، ومكان محترم في المنطقة، وكذلك بين دول العالم. يرغب الكثير من الفلسطينيين في السلام والحصول على الفرص الاقتصادية الهائلة والمزايا الاجتماعية التي تنتظرهم إذا أمكن تطبيع العلاقات مع دولة إسرائيل. **غزة حالة معقدة للغاية. إنها تحت سيطرة حماس، وهي منظمة "إرهابية"، ونتيجة لسياسات حماس، تقترب غزة من أزمة إنسانية.** لقد حان الوقت لمساعدة الفلسطينيين على تحقيق مستقبل متفائل ومزدهر وتمكينهم من الانضمام إلى مجتمع الأمم.

توصلت دولة إسرائيل للسلام مع اثنين من جيرانها. لقد صنعت السلام مع جمهورية مصر العربية في عام ١٩٧٩ وصنعت السلام مع المملكة الأردنية الهاشمية في عام ١٩٩٤، وهما دولتان خاضت فيهما دولة إسرائيل حروب متعددة ومناوشات حدودية عديدة. كما تبادلت دولة إسرائيل مناطق كبيرة من أجل السلام، كما فعلت عندما انسحبت من شبه جزيرة سيناء مقابل السلام مع جمهورية مصر العربية. في حين أن المواطنين الإسرائيليين قد تكلفوا تضحيات كبيرة نتيجة للعنف والإرهاب ، لا يزال الإسرائيليون يرغبون في السلام. لقد حسن اتفاق السلام مع هاتين الدولتين الذي يبلغ من العمر ٤٠ و ٢٥ عامًا من حياة المواطنين في إسرائيل والأردن ومصر.

أدى الصراع بين دولة إسرائيل والفلسطينيين إلى منع البلدان العربية الأخرى من تطبيع علاقاتها والسعي المشترك لمنطقة مستقرة وآمنة ومزدهرة، أحد أسباب عُسر هذه المشكلة هو الخلط بين نزاعين منفصلين: النزاع الإقليمي والأمني ونزاع اللاجئين بين إسرائيل والفلسطينيين والنزاع الديني بين إسرائيل والعالم الإسلامي بشأن السيطرة على الأماكن ذات الأهمية الدينية. غياب العلاقات الرسمية بين إسرائيل ومعظم الدول الإسلامية والعربية أدى إلى تفاقم الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين. نعتقد أنه إذا قام عدد أكبر من الدول الإسلامية والعربية بتطبيع العلاقات مع إسرائيل، فسوف يساعد ذلك على المضي قدماً في حلِ عادل ومنصف للصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ويمنع المتطرفين من استخدام هذا الصراع لزعزعة استقرار المنطقة.

✓ **أوسلو**

في عام ١٩٩٣، توصلت دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى عدة اتفاقات مؤقتة، تُعرف مجتمعة باسم اتفاقيات أوسلو.

لقد أوضح رئيس الوزراء إسحاق رابين، الذي وقّع اتفاقات أوسلو، والذي ضحى بحياته عام ١٩٩٥ في سبيل قضية السلام، في خطابه الأخير للكنيست الإسرائيلي رؤيته فيما يتعلق بالحل النهائي للنزاع. لقد تصوّر أن تظل القدس موحدة تحت الحكم الإسرائيلي، وأن أجزاء الضفة الغربية التي يقطنها عدد كبير من اليهود ووادي الأردن يتم دمجهم في إسرائيل، ويخضع باقي الضفة الغربية، إلى جانب غزة، للاستقلال المدني الفلسطيني. ستكون فكرة رابين "أقل من دولة". **كانت رؤية رابين هي الأساس الذي أقرت بناء عليه الكنيست اتفاقيات أوسلو، ولم ترفضها القيادة الفلسطينية في ذلك الوقت.**

أحد أهم التفاهمات في تلك الاتفاقيات ينص على التعاون الأمني بين الجيش الإسرائيلي وقوات أمن السلطة الفلسطينية. في حين أن التعاون الأمني في السنوات الأخيرة لم يكن مثالياً، وكان رهناً بالنزاعات الدورية، فقد عززت أوسلو بشكل كبير من استقرار الضفة الغربية لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين. **إن قدرة الجيش الإسرائيلي وقوات الامن الفلسطينية على العمل بشكل تعاوني توفر الأمل في إمكانية سد التحديات الأمنية في اتفاق سلام إسرائيلي فلسطيني نهائي.**

ومع ذلك، تركت اتفاقات أوسلو العديد من القضايا الرئيسية دون حل إلى حين الانتهاء من مفاوضات الوضع الدائم، بما في ذلك، الحدود والأمن واللاجئين والقدس. لم تخلق تلك الاتفاقات طريقًا فعالًا لتحييد أنواع الأزمات التي نشأت أثناء تنفيذ أوسلو، بما في ذلك موجات الإرهاب والعنف. لقد كرّس العديد من الأشخاص الأذكياء والمتفانين حياتهم بحثًا عن "الصفقة النهائية"، ولكن المطلوب، كان التوصل إلى اتفاق شامل بعيد المنال، وأعاقت موجات الإرهاب والعنف العملية بشكل كبير، لا يوجد سوى اتفاق شامل، مقترن بخطة اقتصادية قوية للفلسطينيين وغيرهم ، تطرح القدرة على إحلال سلام دائم للطرفين.

✓ **حل دولتين واقعي**

المبادئ المنصوص عليها في هذه الرؤية من أجل السلام والازدهار هي ذات مستقبل أكثر إشراقا، وهي مصممة لصالح الفلسطينيين والإسرائيليين والمنطقة ككل. تتناول هذه الرؤية حقائق اليوم، وتوفر للفلسطينيين، الذين ليس لديهم دولة، طريقًا إلى حياة وطنية كريمة، والاحترام، والأمن، والفرص الاقتصادية، **وفي الوقت نفسه، يحمون أمن إسرائيل.**

إن الحل الواقعي يمنح الفلسطينيين كل السلطة لحكم أنفسهم ولكن ليس القوى التي تهدد إسرائيل، يستلزم هذا بالضرورة منح بعض السلطات السيادية في المناطق الفلسطينية لإسرائيل مثل الحفاظ على المسؤولية الأمنية الإسرائيلية والسيطرة الإسرائيلية على المجال الجوي غرب نهر الأردن. تخلق هذه الرؤية حلاً واقعيًا يقوم على دولتين تعيش فيه دولة فلسطين آمنة ومزدهرة بسلام إلى جانب دولة إسرائيل آمنة ومزدهرة في منطقة آمنة ومزدهرة.

اليوم، يبدو هذا المفهوم بعيدًا عن الواقع. غزة والضفة الغربية منقسمان سياسيًا. تدير حركة حماس غزة، وهي منظمة "إرهابية" أطلقت آلاف الصواريخ على إسرائيل وقتلت مئات الإسرائيليين. في الضفة الغربية، تعاني السلطة الفلسطينية من

مؤسسات فاشلة وفساد مترسخ. قوانينها تحفز الإرهاب وتشجع وسائل الإعلام والمدارس التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية على ثقافة التحريض. بسبب الافتقار إلى المساءلة والحكم السيئ ، تم تبديد مليارات الدولارات وعدم قدرة الاستثمار على التدفق إلى هذه المناطق للسماح للفلسطينيين بالنمو.

يستحق الفلسطينيون مستقبلاً أفضل وهذه الرؤية يمكن أن تساعدهم في تحقيق ذلك المستقبل. يجب على الزعماء الفلسطينيين أن يتبنوا السلام من خلال الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، ورفض الإرهاب بجميع أشكاله، والسماح باتخاذ ترتيبات خاصة تُلبي الاحتياجات الأمنية الحيوية لإسرائيل والمنطقة، وبناء مؤسسات فعالة واختيار الحلول العملية. إذا تم اتخاذ هذه الخطوات واستيفاء المعايير المنصوص عليها في هذه الرؤية ، فإن الولايات المتحدة ستدعم قيام دولة فلسطينية.

هذه الرؤية تركز على الأمن، وتوفر تقرير المصير وفرصة اقتصادية كبيرة للفلسطينيين. نعتقد أن هذا التصميم سيمكّن من تنفيذ هذه الرؤية بنجاح. توفر هذه الرؤية أيضًا فوائد إيجابية للمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية ودول المنطقة.

- ✓ **فرص التعاون الاقليمي**

شهد الشرق الأوسط تحولات هائلة منذ بداية هذا الصراع. في مواجهة التهديدات المشتركة وفي السعي وراء المصالح المشتركة، تبرز فرص وتحالفات لا يمكن تصورها سابقًا. على سبيل المثال، أدت التهديدات التي يشكلها نظام إيران الراديكالي إلى واقع جديد، حيث تتقاسم دولة إسرائيل وجيرانها العرب الآن تصورات متشابهة على نحو متزايد حول التهديدات التي تهدد أمنهم. إذا أمكن تحقيق السلام، فإن التعاون الاقتصادي والأمني بين دولة إسرائيل وجيرانها العرب يمكن أن يخلق شرق أوسط مزدهر مرتبط برغبة مشتركة في الأمن والفرص الاقتصادية، وفي حال تنفيذها، يمكن أن تؤدي هذه الرؤية إلى رحلات جوية مباشرة بين دولة إسرائيل وجيرانها، وتنقل الأشخاص والتجارة، وفتح الفرص لملايين الأشخاص لزيارة المواقع الدينية المقدسة لعقائدهم.

- ✓ **رؤية اقتصادية لمستقبل زاهر**

لقد طورنا رؤية اقتصادية مفصلة لما يمكن أن يكون عليه مستقبل الفلسطينيين إذا كان هناك سلام، كانت هناك فكرة خاطئة مفادها أن قلة الفرص الممنوحة للشعب الفلسطيني هي مسؤولية إسرائيل وحدها. حل مشاكل الوضع النهائي، بالطريقة الموضحة في هذه الرؤية، سيخلق الظروف اللازمة لبدء الاستثمار في التدفق إلى المنطقة. نقدر أن الجمع بين هذا الحل السياسي والرؤية الاقتصادية للاستثمارات والإصلاحات الحكومية التي وضعناها سيؤدي إلى نمو اقتصادي تاريخي. نقدر أن إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني، الذي كان راكداً ، قد يتضاعف خلال ١٠ سنوات، ويوفر أكثر من مليون وظيفة جديدة، ويقلل معدل البطالة إلى أقل من ١٠ في المائة، ويخفض معدل الفقر بنسبة ٥٠%. هذه الخطة جاهزة للتنفيذ في حالة تحقيق السلام بشروط تتفق مع هذه الرؤية.

- **القسم الثاني : المنهجية**

لا نعتقد أن الأطراف في المنطقة مصيرها أن تعيش في صراع أبدي بسبب اختلاف أعراقها ودياناتها. كانت هناك أمثلة كثيرة في تاريخ اليهود والعرب، واليهود والمسلمين والمسيحيين، الذين يعيشون في وئام نسبي في هذه المنطقة. أملنا هو أن تلهم هذه الرؤية مستقبلًا تعيش فيه جميع شعوب المنطقة في سلام ورفاهية.

لقد طورنا هذه الرؤية استنادًا إلى الاعتقاد بأن مستقبلًا سلميًا ومزدهرًا يمكن أن يتحقق للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. تهدف هذه الرؤية إلى أن يقرأ الناس كيف أن مفاهيمها ستعمل على تحسين حياتهم بالفعل وبشكل كبير. نعتقد أن كلا الجانبين يكسبان أكثر مما يقدمان. بناءً على هذا النهج، نشجع الجميع على أن يكونوا صادقين فكريًا ومنفتحين على الأفكار الجديدة، وعلى استعداد للانخراط في هذه الرؤية واتخاذ خطوات شجاعة نحو مستقبل أفضل لأنفسهم وللأجيال المقبلة.

على مبدأ التعلم من الجهود السابقة، وبدافع من المبادئ العملية، نعالج هذا الصراع مسترشداً بالنقاط التالية:

✓ **نظرة عامة على جهود الامم المتحدة**

- منذ عام ١٩٤٦، كان هناك ما يقرب من ٧٠٠ قرار من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وأكثر من ١٠٠ قرار من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فيما يتعلق بهذا النزاع. قرارات الأمم المتحدة في بعض الأحيان غير متسقة وأحياناً تكون محددة زمنياً. هذه القرارات لم تحقق السلام. **علاوة على ذلك**، فإن الأطراف المختلفة لديها تفسيرات متعارضة لبعض أهم قرارات الأمم المتحدة، **بما في ذلك قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٤٢. في الواقع، فإن علماء القانون الذين عملوا مباشرة على قرارات الأمم المتحدة الحاسمة قد اختلفوا حول معناها وأثرها القانوني.**
- وبينما نحترم الدور التاريخي للأمم المتحدة في عملية السلام، فإن هذه الرؤية ليست تلاوة للجمعية العامة ومجلس الأمن وقرارات دولية أخرى بشأن هذا الموضوع لأن هذه القرارات لم تحل ولن تحل النزاع. لقد مكّنت هذه القرارات الزعماء السياسيين لفترة طويلة جدًا من تجنب معالجة تعقيدات هذا الصراع بدلاً من تمكين طريق حقيقي للسلام.

✓ **الوقائع الحالية**

- لدى كل من الإسرائيليين والفلسطينيين مواقف تفاوضية طويلة الأمد، لكن عليهم أيضًا إدراك أن التسوية ضرورية للمضي قدمًا. من المحتم أن يدعم كل جانب ويعارض جوانب هذه الرؤية. من الضروري أن يتم تقييم هذه الرؤية بشكل كلي. تقدم هذه الرؤية مجموعة من الحلول الوسط التي يجب على الطرفين دراستها، من أجل المضي قدمًا والسعي نحو مستقبل أفضل يستفيد منه كل من في المنطقة.
- لن يتم إبرام اتفاقية سلام إلا عندما يدرك كل طرف أنه من الأفضل التوصل إلى اتفاق سلام من دونه، حتى لو كان ذلك يتطلب تنازلات صعبة. سيؤدي السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين إلى تحسينات اجتماعية واقتصادية كبيرة واستقرار وأمن للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.
- هناك أولئك الذين يستفيدون من الوضع الراهن، وبالتالي يسعون لمنع التغيير الذي سيفيد الطرفين.

- إن قراءة الروايات السابقة حول الصراع غير مثمرة، من أجل حل هذا النزاع ، يجب أن يكون الحل استشرافيًا ومكرسًا لتحسين الأمن ونوعية الحياة، مع احترام الأهمية التاريخية والدينية للمنطقة ولشعوبها.
- لم تنجح الاتفاقات الإطارية المحدودة والمقترحات الغامضة، التي تُعتبر شديدة الصياغة ولا تتضمن سوى مفاهيم عالية المستوى، ولكنها تترك الخلافات التي يتعين حلها لاحقًا. هذه الرؤية تتناول مباشرة جميع القضايا الرئيسية في محاولة لحل الصراع حقا.
- حل هذا الصراع لن يحل جميع النزاعات الأخرى في المنطقة. ومع ذلك، فإن حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني سيؤدي إلى إزالة الذريعة المستخدمة لإذكاء المشاعر وتبرير السلوك المتطرف من جانب الجهات الفاعلة السيئة ويكون لها تأثير إيجابي سيزيد من الاستقرار والأمن والرخاء في المنطقة.
- سيؤثر اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني بعمق على الإسرائيليين والفلسطينيين. إن الإسرائيليين والفلسطينيين هم الذين سيتعين عليهم التعايش مع عواقب اتفاق السلام. لذلك ، فإن الإسرائيليين والفلسطينيين أنفسهم هم الذين يجب أن يكونوا راضين عن المزايا والتسويات التي يستلزمها اتفاق السلام. يجب على الإسرائيليين والفلسطينيين أن يزنوا هذه المنافع والحلول الوسط، التي يمكن أن تخلق مستقبلًا أفضل بكثير لأنفسهم وللأجيال المقبلة، ضد استمرار الصراع لأجيال قادمة.
- كان دور الولايات المتحدة كميسر في هذه العملية هو جمع الأفكار من جميع أنحاء العالم، وتجميعها، واقتراح مجموعة مفصلة من التوصيات التي يمكن أن تحل الصراع بشكل واقعي ومناسب. يتمثل دور الولايات المتحدة أيضًا في العمل مع بلدان ومنظمات أخرى حسنة النية لمساعدة الأطراف في الوصول إلى حل للنزاع. لكن الإسرائيليين والفلسطينيين وحدهم هم الذين يستطيعون اتخاذ قرار إقامة سلام دائم معًا. يجب وضع التفاصيل النهائية المحددة لاتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني مباشرة بين الطرفين.
- إن خط الصدع الرئيسي في الشرق الأوسط اليوم هو بين القادة الذين يرغبون في خلق فرص اقتصادية وحياة أفضل لشعوبهم ، وأولئك الذين يتلاعبون بالدين والأيديولوجية من أجل إثارة الصراع وإعذار إخفاقاتهم. تهدف هذه الرؤية إلى احترام الأيديولوجية والمعتقدات الدينية والمزاعم التاريخية، لكنها تركز أساسًا على وضع اهتمامات وتطلعات الشعب أولاً. لقد دخلنا فصلاً جديداً في تاريخ الشرق الأوسط، يفهم فيه القادة الشجعان أن التهديدات الجديدة والمشتركة خلقت الحاجة إلى تعاون إقليمي أكبر. إدارة ترامب تشجع هذا بشدة .

لقد أصبحت الدول العربية في المنطقة رهينة لهذا النزاع وتعترف بأنه يمثل التزامًا ماليًا غير مستغل عليها إذا ظل دون حل. العديد من الدول العربية مستعدة لحل الصراع العربي الإسرائيلي وترغب في إقامة شراكة مع إسرائيل والتركيز على القضايا الخطيرة التي تواجه المنطقة.

✓ **تطلعات مشروعة لكل الاطراف**

- في حين لم يكن للفلسطينيين أية دولة، فإن لديهم رغبة مشروعة في حكم أنفسهم وتقرير مصيرهم. إن أي اتفاق سلام عملي يجب أن يعالج رغبة الفلسطينيين المشروعة في تقرير المصير. تتناول هذه الرؤية هذه المخاوف المشروعة من خلال ، من بين أمور أخرى، تعيين الأراضي لدولة فلسطينية في المستقبل، وتعزيز مؤسسات الحكم الذاتي الفلسطينية، وتزويد الفلسطينيين بالمركز القانوني والمكانة الدولية للدولة، وضمان ترتيبات أمنية قوية، وبناء شبكة مبتكرة من الطرق والجسور والأنفاق التي تتيح حرية الحركة للفلسطينيين.

- ولدى دولة إسرائيل رغبة مشروعة في أن تكون دولة قومية للشعب اليهودي وأن يتم الاعتراف بهذا الوضع في جميع أنحاء العالم.
- تهدف هذه الرؤية إلى تحقيق الاعتراف المتبادل بدولة إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي، ودولة فلسطين كدولة قومية للشعب الفلسطيني، في كل حالة مع الحقوق المدنية يجب ان تتوفر لجميع المواطنين بشكل متساوي داخل كل دولة.
- تهدف هذه الرؤية إلى تحقيق اعتراف وتطبيع مع تلك الدول التي لا تعترف حاليًا بدولة إسرائيل أو التي لها علاقة بدولة إسرائيل.

✓ **أولوية الأمن**

- حتى إذا تم التوصل إلى اتفاق سلام شامل بين دولة إسرائيل ودولة فلسطين والدول العربية الإضافية، فالواقع هو أنه سيكون هناك دائمًا أولئك الذين يرغبون في تقويض الأمن والاستقرار. هذه الرؤية دائما تُبقي هذه الحقيقة في الاعتبار.
- يجب ألا يُطلب من أي حكومة المساس بسلامة وأمن مواطنيها. وينطبق هذا بشكل خاص على دولة إسرائيل ، وهي الدولة التي واجهت منذ إنشائها ولا تزال تواجه أعداء يدعون لإزالتها. لقد مرّت إسرائيل أيضًا بتجربة مريرة بالانسحاب من المناطق التي استخدمت بعد ذلك لشن هجمات ضدها.
- تواجه دولة إسرائيل تحديات جغرافية واستراتيجية جغرافية استثنائية. ببساطة ، ليس لدولة إسرائيل هامش للخطأ. وبقدر خطورة غزة، التي تديرها حماس، فإن سلامة دولة إسرائيل مهددة من قبل نظام مماثل قد يسيطر على الضفة الغربية حيث سيشكل ذلك تهديدا وجوديا لدولة إسرائيل.
- من الضروري أن تكون الدولة الفلسطينية التي تم إنشاؤها بموجب اتفاق سلام دولة لديها الأدوات اللازمة لتحقيق النجاح وأن تكون سلمية وآمنة، وليس منصة لعدم الاستقرار والصراع.
- لا يمكن للولايات المتحدة أن تطلب من أي دولة، ناهيك عن دولة إسرائيل، الحليف الوثيق، تقديم تنازلات من شأنها أن تؤدي إلى تفاقم الوضع الأمني المحفوف بالمخاطر بالفعل. لن تطلب الولايات المتحدة من إسرائيل سوى تقديم تنازلات نعتقد أنها ستجعل دولة إسرائيل وشعب إسرائيل أكثر أمناً على المدى القصير والطويل. تم تصميم هذه الرؤية بهذه الروح. ينبغي لجميع البلدان الأخرى أن تتبع نفس النهج.
- انتشر تهديد "الإرهاب" في جميع أنحاء العالم. اليوم، تنسق الحكومات عن كثب مع بعضها البعض للاستفادة من خبراتها الاستخباراتية في مكافحة "الإرهاب". من المهم أن تدين الحكومات بشكل لا لبس فيه جميع أشكال "الإرهاب"، وأن تعمل الحكومات معاً لمحاربة "الإرهاب" العالمي.
- يستفيد كل من الإسرائيليين والفلسطينيين (وكذلك المنطقة المحيطة) بشكل كبير من تعزيز الأمن. حماية الفلسطينيين تحمي الإسرائيليين، وكذلك حماية الإسرائيليين تحمي الفلسطينيين أيضاً.
- إن التعاون في مجال مكافحة الإرهاب بين دولة إسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية ودول أخرى في المنطقة قد عزز أمن كل من هذه الدول. **تستند هذه الرؤية إلى الاعتقاد بأن التعاون بين دولة إسرائيل ودولة فلسطين سيفيد كلا الدولتين. يوفر التنسيق الحالي بين الإسرائيليين والفلسطينيين الأمل في تحقيق ذلك.**

لقد تم تطوير هذه الرؤية بطريقة تراعي الاحتياجات الأمنية والتهديدات الاستراتيجية المستقبلية للإسرائيليين والفلسطينيين والمنطقة.

- ✓ **قضية الأراضي وتقرير المصير والسيادة**

- إن أي اقتراح سلام واقعي يتطلب من دولة إسرائيل أن تقدم تنازلات إقليمية هامة تمكن الفلسطينيين من أن يكون لهم دولة قابلة للحياة، وأن يحظوا بكرامتهم ويعالجوا تطلعاتهم الوطنية المشروعة.
- يجب الاعتراف بأن دولة إسرائيل قد انسحبت بالفعل من ٨٨٪ على الأقل من الأراضي التي استولت عليها عام ١٩٦٧م. هذه الرؤية تنص على نقل أراضي كبيرة من قبل دولة إسرائيل - وهي الأراضي التي أكدت إسرائيل أن لها فيها شرعية قانونية و مطالبات التاريخية، والتي هي جزء من موطن الأجداد للشعب اليهودي - والتي يجب اعتبارها تنازلا هاما.
- يجب ألا يطلب السلام اقتلاع الناس - العرب أو اليهود - من منازلهم. مثل هذا البناء، الذي من المرجح أن يؤدي إلى الاضطرابات المدنية، يتعارض مع فكرة التعايش.
- تخلق ممرات النقل المتضمنة في هذه الرؤية مواصلات نقل تقلل بشكل كبير من الحاجة إلى نقاط التفتيش وتعزز بشكل كبير من قابلية التنقل ونوعية الحياة والتجارة للشعب الفلسطيني.
- تقرير المصير هو السمة المميزة للأمة. تهدف هذه الرؤية إلى تحقيق أقصى قدر من تقرير المصير ، مع مراعاة جميع العوامل ذات الصلة.
- السيادة مفهوم غير متبلور تطور على مر الزمن. مع تزايد الاعتماد المتبادل، تختار كل دولة التفاعل مع الدول الأخرى من خلال إبرام اتفاقات تحدد المعايير الأساسية لكل أمة. إن فكرة أن السيادة هي مصطلح ثابت ومعرَّف باستمرار ، كانت حجر عثرة لا لزوم له في المفاوضات السابقة، فالشواغل العملية والتشغيلية التي تؤثر على الأمن والازدهار هي الأكثر أهمية.

- ✓ **اللاجئين**

- يكافح المجتمع الدولي لإيجاد أموال كافية لتلبية احتياجات أكثر من ٧٠ مليون لاجئ ومشرد في العالم اليوم. في عام ٢٠٢٠ وحده، طلبت الأمم المتحدة أكثر من ٨.٥ مليار دولار على شكل تمويل جديد لمساعدة ملايين اللاجئين السوريين وغيرهم في جميع أنحاء العالم. طُرد معظم هؤلاء اللاجئين أو هربوا من ديارهم في الماضي القريب ويواجهون ظروفًا قاسية.
- تسبب الصراع العربي الإسرائيلي في مشكلة اللاجئين الفلسطينيين واليهود على حد سواء.
- لقد عومل اللاجئون الفلسطينيون، الذين عانوا على مدار السبعين عامًا الماضية، كبيادق على رقعة الشطرنج الأوسع بالشرق الأوسط، وتم تقديم وعود فارغة لهم ولبلدانهم المضيفة. من الضروري إيجاد حل عادل ومنصف وواقعي لقضية اللاجئين الفلسطينيين لحل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني.
- تم طرد عدد مماثل من اللاجئين اليهود من الأراضي العربية بعد فترة وجيزة من قيام دولة إسرائيل. يجب تطبيق حل عادل لهؤلاء اللاجئين اليهود من خلال آلية دولية مناسبة منفصلة عن اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية.

✓ **القدس**

- **القدس مقدسة للعقائد المتعددة ولها أهمية دينية بالنسبة للكثير من البشر.**
- يجب التعامل مع قضية الأماكن المقدسة في القدس، وخاصة الحرم القدسي الشريف بأقصى درجات الحساسية.
- كانت دولة إسرائيل حارسًا جيدًا للقدس. أثناء إدارة إسرائيل، أبقت القدس مفتوحة وآمنة.
- يجب أن تكون القدس مدينة توحد الناس ويجب أن تظل دائمًا مفتوحة لعابدي جميع الأديان .

✓ **مشكلة غزة**

- تتمتع غزة بإمكانيات هائلة، لكنها محتجزة حاليًا كرهينة من قبل حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني ومنظمات "إرهابية"، أخرى ملتزمة بتدمير إسرائيل. المنظمات "الإرهابية" التي تدير غزة لم تُحسّن حياة الأشخاص الذين يعيشون هناك. نظرًا لأن هذه المجموعات قد اكتسبت السلطة وزادت من نشاطها الخبيث، فقد ازدادت حدة مشكلة سكان غزة.
- شددت إسرائيل من الأمن على غزة لمنع دخول الأسلحة والمواد المستخدمة في صنع الأسلحة. يجب أن يسمح أي حل مقبول للبضائع بالمرور حتى يتمكن اقتصاد غزة من الازدهار مع التأكد من معالجة المخاوف الأمنية المشروعة لإسرائيل.
- **لا تتوقع الولايات المتحدة أن تتفاوض دولة إسرائيل مع أي حكومة فلسطينية تضم أيًا من أعضاء حماس أو الجهاد الإسلامي في فلسطين أو بدائل لها، ما لم تلتزم تلك الحكومة الفلسطينية (بما في ذلك أعضائها من حماس أو الجهاد الإسلامي في فلسطين) بشكل لا لبس فيه وصريح بعدم اللجوء إلى العنف، والوفاء الكامل بمتطلبات غزة الأخرى، المنصوص عليها في القسم رقم تسعة.**
- إذا أسفرت المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين عن اتفاق سلام، فلن يُتوقع من دولة إسرائيل أن تنفذ التزاماتها بموجب اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني **إلا إذا كانت السلطة الفلسطينية، أو هيئة أخرى مقبولة لدى إسرائيل، تسيطر بالكامل على غزة وتمنع "الإرهاب"، وتنزع سلاح المنظمات في غزة بحيث تكون غزة منزوعة السلاح بالكامل.**
- لكي يتحقق السلام الشامل، فإن الأمر متروك للشعب الفلسطيني كي يوضح أنه يرفض أيديولوجيات الدمار و"الإرهاب" والصراع، وأن يتحدوا من أجل مستقبل أفضل لجميع الفلسطينيين.

✓ **المساعدة الدولية**

- إن الدول التي تبرعت بأموال للفلسطينيين على مدار النزاع، تواجه جميعها تحديات واحتياجات كبيرة أخرى وتريد ضمان أن يتم إنفاق المساعدات للفلسطينيين بحكمة وبشكل كبير مع مرور الوقت. لقد تم تطوير هذه الرؤية لتقليل اعتماد الفلسطينيين على المساعدات من المجتمع الدولي. هدف اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية هو اقتصاد فلسطيني مزدهر ودولة قابلة للحياة.

• القسم الثالث: رؤية للسلام بين دولة إسرائيل والفلسطينيين والمنطقة

لقد أصبح الصراع قديمًا، وأصبحت الحجج واهية، وفشلت الأطراف في تحقيق السلام. عند هذه النقطة، فقط حل شامل للقضايا الحرجة لديه القدرة على تحفيز الأطراف لإنهاء هذا الصراع المستعصي. يجب على الطرفين تقديم تنازلات كبيرة ومحددة لتحقيق مكاسب أكبر.

يجب تنفيذ اتفاقية السلام التي نأمل أن يتم التفاوض عليها على أساس هذه الرؤية من خلال عقود واتفاقيات ملزمة قانونًا ("اتفاقية السلام بين فلسطين وإسرائيل").

وتأمل الولايات المتحدة أيضًا أن تبدأ الدول العربية في المنطقة التي لم تحقق السلام بعد مع دولة إسرائيل على الفور في تطبيع العلاقات مع إسرائيل والتفاوض في نهاية المطاف على اتفاقات السلام مع إسرائيل.

يعد كل ملحق بهذه الرؤية جزءًا لا يتجزأ من هذه الرؤية

✓ القسم الرابع: الحدود

يتم إرفاق خريطة مفاهيمية ("الخريطة المفاهيمية") بناءً على المبادئ التوجيهية المحددة في هذه الرؤية.

تم تصميم خريطة المفاهيم لإظهار جدوى إعادة رسم الحدود وفقًا لقرار مجلس الأمن ٢٤٢، بما يتضمن:

١. يُلبي المتطلبات الأمنية لدولة إسرائيل ؛
٢. يسلم توسعًا إقليميا كبيرا للفلسطينيين ؛
٣. يأخذ في الاعتبار مطالبات دولة إسرائيل القانونية والتاريخية الصحيحة ؛
٤. تجنب عمليات النقل القسري للسكان العرب أو اليهود ؛
٥. يعزز التنقل لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين داخل دولتهم ؛
٦. يوفر حلول النقل العملية لتلبية احتياجات الجيوب الإسرائيلية والفلسطينية الموضحة أدناه ؛
٧. يعزز الجدوى الاقتصادية والاستقلال الاقتصادي لدولة فلسطين ،
٨. يوفر توسعًا كبيرًا محتملًا في غزة لتعزيز تطورها وازدهارها ؛ و
٩. يسهل دمج دولة فلسطين في الاقتصاد الإقليمي والعالمي.

لا تعتقد دولة إسرائيل والولايات المتحدة أن دولة إسرائيل ملزمة قانونًا بتزويد الفلسطينيين بأراضي ما قبل عام ١٩٦٧ مئة في المئة (اعتقاد يتوافق مع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٤٢). هذه الرؤية هي حل وسط عادل، وتتأمل في قيام دولة فلسطينية تضم أرضًا قابلة للمقارنة بشكل معقول من حيث حجم أراضي الضفة الغربية وغزة قبل عام ١٩٦٧.

تفكر هذه الرؤية أيضًا في قيام دولة فلسطينية تزيد من سهولة السفر داخل دولة فلسطين من خلال حلول البنية التحتية الحديثة التي تتكون من الجسور والطرق والأنفاق، وتوفر فوائد كبيرة خارج حدود دولة فلسطين. **على سبيل المثال،**

ستستفيد دولة فلسطين من السرعة الفائقة من وسائل النقل التي ستمكن التنقل الفعال بين الضفة الغربية وقطاع غزة، عبر نفق تحت أراضي دولة إسرائيل السيادية. هذا المعبر، الذي لم يكن موجودًا قبل عام ١٩٦٧، سيعزز بشكل كبير من قيمة

اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية للفلسطينيين، وسيتم تصميمها لتكون جزءًا من بنية تحتية إقليمية جديدة تربط الفلسطينيين والإسرائيليين بالشرق الأوسط الكبير، كما هو موضح أدناه.

علاوة على ذلك، إلى أن تقوم دولة فلسطين بتطوير ميناء خاص بها (كما هو موضح أدناه)، ستستفيد دولة فلسطين من الوصول الخاص إلى بعض المنشآت المعينة في ميناءي حيفا وأسدود في إسرائيل، مع وجود وسيلة فعالة للتصدير واستيراد البضائع إلى دولة فلسطين وخارجها دون المساس بأمن إسرائيل.

ستستفيد دولة إسرائيل من وجود حدود آمنة ومعترف بها. لن تضطر إلى اقتلاع أي مستوطنات، وستدمج الغالبية العظمى من المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الإسرائيلية المتجاورة. ستصبح الجيوب الإسرائيلية الموجودة داخل الأراضي الفلسطينية المتجاورة جزءًا من دولة إسرائيل وسيتم ربطها من خلال نظام نقل فعال.

صممت الولايات المتحدة الخريطة المفاهيمية لتشمل الميزات التالية:

- سيتم دمج حوالي ٩٧٪ من الإسرائيليين في الضفة الغربية في الأراضي الإسرائيلية المتجاورة ، وسيتم دمج حوالي ٩٧٪ من الفلسطينيين في الضفة الغربية في أراض فلسطينية متجاورة. سوف تزود مقايضات الأراضي دولة فلسطين بأرض قابلة للمقارنة بشكل معقول من حيث مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة قبل عام ١٩٦٧.
- يجب أن يصبح السكان الفلسطينيون الموجودون في جيوب متفرقة باقين داخل الأراضي الإسرائيلية المتجاورة لكنهم جزء من دولة فلسطين، ومواطنين في دولة فلسطين ويكون لهم الخيار في البقاء في مكانهم إلا إذا اختاروا غير ذلك. سيكون لديهم طرق وصول تربطهم بدولة فلسطين. وسيخضعون للإدارة المدنية الفلسطينية، بما في ذلك تقسيم المناطق والتخطيط، داخل المناطق الفلسطينية المحتلة. لن يتم التمييز ضدهم وسيكون لديهم حماية أمنية مناسبة. ستخضع هذه الجيوب وطرق الوصول إلى المسؤولية الأمنية الإسرائيلية.
- يجب على السكان الإسرائيليين الموجودين في جيوب داخل الأراضي الفلسطينية المتجاورة البقاء، لكنهم جزء من دولة إسرائيل ، ولهم خيار البقاء في مكانهم إلا إذا اختاروا غير ذلك، والحفاظ على جنسيتهم الإسرائيلية القائمة. سيكون لديهم طرق وصول تربطهم بدولة إسرائيل و سيكونون خاضعين للإدارة المدنية الإسرائيلية، بما في ذلك تقسيم المناطق والتخطيط داخل المناطق الفلسطينية المحتلة. لن يتم التمييز ضدهم وسيكون لديهم حماية أمنية مناسبة. ستخضع هذه الجيوب وطرق الوصول إلى المسؤولية الأمنية الإسرائيلية.
- **سيكون غور الأردن،** وهو أمر حاسم للأمن القومي لإسرائيل، تحت السيادة الإسرائيلية. على الرغم من هذه السيادة، يجب على إسرائيل العمل مع الحكومة الفلسطينية للتفاوض على اتفاق تستمر فيه المشاريع الزراعية القائمة التي يسيطر عليها الفلسطينيون أو يتحكمون فيها دون انقطاع أو تمييز ، وذلك بموجب التراخيص أو عقود الإيجار المناسبة التي تمنحها دولة إسرائيل.

- لأكثر من عقد من الزمان، **كانت غزة تحكمها حماس**، وهي منظمة "إرهابية"، مسؤولة عن قتل وتشويه الآلاف من الإسرائيليين. وبدلاً من تكريس نفسها لتحسين حياة سكان غزة، كرست حماس والجهاد الاسلامي وغيرها من المنظمات "الإرهابية" لتدمير إسرائيل. وفي الوقت نفسه، قاموا بقمع الفلسطينيين بوحشية وتحويل مئات الملايين من الدولارات التي تهدف إلى تحسين حياة الفلسطينيين إلى تأجيج آلة حرب من آلاف الصواريخ والقذائف، وعشرات من أنفاق الإرهاب وغيرها من القدرات الفتاكة. نتيجة "الإرهاب" حماس وسوء حكمها ، يعاني سكان غزة من بطالة هائلة، وانتشار الفقر، ونقص حاد في الكهرباء والمياه الصالحة للشرب، وغيرها من المشاكل التي تهدد بإحداث أزمة إنسانية كاملة. تهدف هذه الرؤية إلى منح الفلسطينيين في غزة مستقبلًا مزدهرًا. وهو ينص على إمكانية التخصيص للفلسطينيين الأراضي الإسرائيلية القريبة من غزة (كما هو موضح في الخريطة المفاهيمية) والتي قد يتم فيها بناء البنية التحتية بسرعة لتلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة في غزة، والتي ستمكن في النهاية بناء المدن والبلدات الفلسطينية المزدهرة التي من شأنها أن تساعد أهل غزة على الازدهار
- **لن تحدث تحسينات كبيرة للناس في غزة حتى يتم وقف إطلاق النار مع إسرائيل، وتجريد غزة من السلاح بالكامل، وتكريس هيكل حكم يسمح للمجتمع الدولي بوضع أموال جديدة بشكل آمن ومريح في استثمارات لن يتم تدميرها في المستقبل الذي يمكن التنبؤ به بدون صراعات.**
- ستحتفظ دولة إسرائيل بالسيادة على المياه الإقليمية، التي تعتبر حيوية لأمن إسرائيل والتي توفر الاستقرار في المنطقة.
- يمكن أن تشمل مقايضات الأراضي التي توفرها دولة إسرائيل مناطق مدنية وغير مأهولة بالسكان.
- تتألف مجتمعات المثلث من كفر قرع ، عرارة ، بهاء الغربية ، أم الفحم، قلنساوي، الطيبة، كفر قاسم، والطيرة ، وكفر براء ، جلجولية.
- هذه المجتمعات، التي تعرف إلى حد كبير بأنها فلسطينية، تم تحديدها أصلاً لتقع تحت السيطرة الأردنية خلال مفاوضات خط الهدنة لعام ١٩٤٩، لكن إسرائيل احتفظت بها في النهاية لأسباب عسكرية تم تخفيفها منذ ذلك الحين. تفكر الرؤية في إمكانية إعادة رسم حدود إسرائيل، وفقًا لاتفاق الطرفين، بحيث تصبح مجتمعات المثلث جزءًا من دولة فلسطين. في هذا الاتفاق، تخضع الحقوق المدنية لسكان مجتمعات المثلث للقوانين المعمول بها والأحكام القضائية للسلطات المعنية.
- خارج حدود الدولة الفلسطينية، سيكون لدى دولة فلسطين روابط نقل عالية السرعة (مثل التوصيل بين الضفة الغربية / غزة) ، وإلى أن تقوم دولة فلسطين بتطوير ميناء خاص بها، والوصول إلى اثنين من مرافق الميناء المحددة في الدولة اسرائيل.
- هذه الطرق ستمكن الفلسطينيين من عبور وادي الأردن إلى المعبر الحدودي مع المملكة الأردنية الهاشمية، وبالتالي تسهيل سفر الفلسطينيين من وإلى المملكة الأردنية الهاشمية وما وراءها، وتخضع لقواعد الهجرة في دولة فلسطين، وتسمح للأردنيين وغيرهم من المنطقة بدخول دولة فلسطين.
- وسيتم بناء حلول البنية التحتية من الدرجة الأولى (بما في ذلك الأنفاق والجسور) لزيادة الحركة دون عوائق في جميع أنحاء الولايات وفيما بين الولايات وجيوبها.
- سيتم إعادة ضبط حاجز الأمان لتتناسب مع الحدود الجديدة وسيتم بناء معابر حدودية جديدة وحديثة وكفؤة.

- يكون رسم الحدود وفقًا للخريطة المفاهيمية دون المساس بالمطالبات الفردية المتعلقة بحق الملكية أو حقوق الحيازة المحددة تقليديًا في النظام القضائي الإسرائيلي.
- يجب أن تحترم الأطراف حرية الوصول إلى جميع المواقع الدينية لجميع الأديان في كلتا الدولتين. ينبغي لدولة إسرائيل ودولة فلسطين الدخول في اتفاقية وصول لضمان حرية الوصول إلى حقوق الصلاة في جميع المواقع الدينية داخل دولة فلسطين ودولة إسرائيل. يجب تجميع قائمة بهذه الأماكن المقدسة أثناء المفاوضات بين الطرفين.
- تفكر هذه الرؤية في إنشاء صندوق دولي لتطوير مناطق تبادل الأراضي المخصصة لدولة فلسطين، وكذلك جميع التحسينات في البنية التحتية وجميع التدابير الأمنية المنصوص عليها في اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني، بما في ذلك مرافق الموانئ والطرق والجسور والأنفاق والأسوار والجسور والسكك الحديدية والمعابر الحدودية وما شابه ذلك. لا يُتوقع أن تستوعب دولة إسرائيل أو دولة فلسطين تكلفة هذه التحسينات والإجراءات.

• القسم الخامس: القدس

تدرك الولايات المتحدة الحساسية الشديدة المحيطة بالقدس، وهي مدينة تعني الكثير للكثيرين.

القدس مدينة فريدة من نوعها في تاريخ الحضارة. لا يمكن لأي مكان آخر على وجه الأرض أن يدعي أهميته بالنسبة إلى ثلاث ديانات رئيسية. كل يوم، يصلي اليهود عند الحائط الغربي، ويسجد المسلمون في المسجد الأقصى ويعبد المسيحيون في كنيسة القبر المقدس.

على مر التاريخ، كانت القدس عرضة للحرب والفتح. وقد استخدمت لتقسيم الناس وللتحريض على الصراع من قبل ذوي النوايا الشريرة. لكن لا يجب أن تكون القدس بهذه الطريقة.

يجب أن تبقى القدس مدينة تجمع الناس من جميع الديانات معًا للزيارة ، والعبادة، واحترام بعضهم البعض، وتقدير جلال التاريخ ومجد خلق الله.

تتمثل مقاربة هذه الرؤية في الحفاظ على وحدة القدس وجعلها في متناول الجميع والاعتراف بقداسة الجميع بطريقة تحترم الجميع.

✓ السمات الدينية للقدس

نحن نفهم أن التفسيرات اللاهوتية تختلف في كل دين. الأوصاف الواردة في اليهودية والمسيحية والإسلام لا يقصد منها أن تكون تفسيرات لاهوتية نهائية. مع ذلك، من الواضح أن كل من هذه الديانات الثلاث الكبرى لها علاقة خاصة بالقدس.

بالنسبة لليهودية، تقع أورشليم القدس وفقًا للتقاليد اليهودية، كان إبراهيم قد ضحى بابنه إسحاق، حتى تدخل الله.

بعد قرون، أصبحت القدس المركز السياسي للشعب اليهودي عندما وحد الملك داود القبائل الاثنا عشر في إسرائيل، مما جعل المدينة العاصمة والمركز الروحي للشعب اليهودي، والتي ظلت قائمة منذ ما يقرب من ٣٠٠٠ عام. ابن الملك داود، الملك سليمان، بنى المعبد الأول على جبل موريا.

وفقًا للتقاليد اليهودية، تم تخزين الوصايا العشر الأصلية، التي كشفها الله لموسى في جبل سيناء، داخل المعبد، داخل قدس الأقداس. تم تدمير الهيكل الأول على يد البابليين في عام ٥٨٦ قبل الميلاد. ثم تم بناء الهيكل الثاني فوق نفس الجبل حتى تم تدميره من قبل الرومان عام ٧٠ م. ومع ذلك، لم تفقد القدس قداستها أبداً للشعب اليهودي: إنها تظل القبلة الذي يتجه إليه اليهود في جميع أنحاء العالم في الصلاة ووجهة الحج اليهودي. في كل عام، في اليوم التاسع من السابع اليهودي حيث أن اليهود يصومون ويحيون ذكرى تدمير المعبدين. على الرغم من أن اليهود يصلون اليوم عند حائط المبكى، الذي كان جدارًا يحتفظ به في الهيكل الثاني، إلا أن جبل الهيكل نفسه هو أقدس موقع في اليهودية. هناك ما يقرب من ٧٠٠ إشارة منفصلة إلى القدس في الكتاب المقدس العبري. على مدى ١٠٠ جيل، كانت آمال وأحلام الشعب اليهودي تتجسد في عبارة "السنة القادمة في القدس".

بالنسبة للمسيحية، فإن القدس هي المكان الذي بشر فيه يسوع الناصري، وقد حوكم وصُلب وصعد إلى السماء. مباشرة بعد اعتناق قسطنطين المسيحية كدين رسمي للإمبراطورية الرومانية في أوائل القرن الرابع، تم إنشاء المؤسسات الدينية في مواقع مهمة مثل كنيسة القبر المقدس وجبل الزيتون. بعد الفتح الإسلامي للقدس في عام ٦٣٧، كان المسيحيون يتوقون إلى استعادة المدينة المقدسة، والتي حققوها أخيرًا في عام ١٠٩٩، على الرغم من أنها رجعت لهم مرة أخرى في عام ١١٨٧. خلال فترة العصور الوسطى، ظلت القدس موقع الحج المسيحي الأول، وثابتة. تابع مجرى الزوار خطى يسوع عبر القدس، على الرغم من الأخطار والتحديات الكامنة في مثل هذا السفر. في عهد الإمبراطورية العثمانية، مُنح المسيحيون الحقوق القانونية لمواقعهم المقدسة من قبل الساميين المتعاقبين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، مما أسّس "الوضع الراهن" المسيحي، والذي أعيد تجديده في اتفاقية الفاتيكان وإسرائيل الأساسية لعام ١٩٩٣. اليوم، القدس هي موطن لأكثر من عشرة من الطوائف المسيحية والسكان المسيحيين المزدهرين.

بالنسبة للإسلام، تكتسب القدس مكانتها كما هو مذكور في القرآن الكريم: "سبحان الذي أسرى بعبده من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى ...) حيث تشير الآية إلى رحلة النبي محمد الليلية من مكة إلى القدس (الإسراء)؛ حيث وصل إلى منطقة الحرم القدسي الشريف حيث يصعد إلى الجنة (المعراج)، للقاء الأنبياء السابقين واستلام الوصية.

وحدث ذلك في وقت مبكر من الإسلام، حيث كان محمد قد أخذ أتباعه من مكة إلى المدينة، وأسس القدس كقبلة للصلاة الإسلامية (القبلة الأولى) قبل تغيير اتجاه الصلاة إلى مكة في وقت لاحق. كان هناك حكام مسلمون أكدوا أيضًا على الأهمية الدينية للقدس. أمّا الخلافة الأموية، ومقرّها دمشق، فكانت القدس كمكان بديل للحج عندما كانت مكة تسيطر عليها خلافة منافسة. أدى انتصار صلاح الدين الأيوبي على الصليبيين عام ١١٨٧ إلى إحياء الاهتمام الإسلامي بالقدس ، وفي عام ١٥١٧ ، قام السلطان سليمان العظيم بإعادة بناء جدرانه ومواقعه الدينية.

اليوم، تعتبر على نطاق واسع ثالث أقدس موقع في الإسلام.

✓ الأماكن المقدسة في القدس

بعد حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧، عندما سيطرت دولة إسرائيل على القدس بأكملها، تحملت دولة إسرائيل مسؤولية حماية جميع الأماكن المقدسة في المدينة. تشمل هذه الأماكن المقدسة، على سبيل المثال لا الحصر، الحرم القدسي الشريف، الحائط الغربي، كنيسة القديسة آن، دور دولوروسا (محطات الصليب)، كنيسة القبر المقدس، كنيسة فيري غاليلاي، كنيسة القديس ستيفن، دير دورميتيون، قبر العذراء مريم، غرفة العشاء الأخير، كنيسة أوغسطين فيكتوريا، حديقة جثسيماني، كنيسة ماري ماجدالين، كنيسة دومينوس فليفيت، كنيسة باتر نوستر، كنيسة القديس بطرس في غاليكانتو، كنيسة الصعود، الكنيسة الروسية ، بيت إبراهيم الكاثوليكي في سيكورس، جبل سكوبوس، كنيس هورفا، قبر أبشالوم، قبر زكريا، طريق الحج الثاني للمعبد، قبر الأنبياء حجي، زكريا وملاشي، جيهون سبرينج، مدينة داود، جبل الزيتون، مقبرة سامبوسكي اليهودية، وبركة السلوام.

على عكس العديد من القوى السابقة التي حكمت القدس، ودمرت الأماكن المقدسة للأديان الأخرى، فإن دولة إسرائيل جديرة بالثناء لقيامها بحماية المواقع الدينية للجميع والحفاظ على الوضع الديني القائم.

بالنظر إلى هذا السجل الجدير بالثناء لأكثر من نصف قرن، فضلاً عن الحساسية الشديدة فيما يتعلق ببعض الأماكن المقدسة في القدس، نعتقد أن هذه الممارسة يجب أن تبقى، وأن جميع الأماكن المقدسة في القدس يجب أن تخضع لنفس أنظمة الحكم الموجودة اليوم. على وجه الخصوص، يجب أن يستمر الوضع الراهن في جبل الهيكل / الحرم الشريف دون انقطاع.

يجب أن تظل الأماكن المقدسة في القدس مفتوحة ومتاحة للمصلين المسالمين والسياح من جميع الديانات. ينبغي السماح للأشخاص من جميع الأديان بالصلاة في الحرم القدسي الشريف /جبل الهيكل، بطريقة تحترم دينهم احتراماً تاماً، مع مراعاة أوقات صلاة كل دين وعطلاته، فضلاً عن العوامل الدينية الأخرى

✓ الوضع السياسي للقدس

واحدة من أكثر القضايا تعقيدًا في تحقيق السلام هي حل مسألة الوضع السياسي للقدس.

قبل عام ١٩٦٧، كانت القدس المنقسمة مصدر توتر كبير في المنطقة، حيث تم فصل القوات الأردنية والإسرائيلية عن طريق الأسلاك الشائكة وكان السكان الإسرائيليين في القدس مهددين بنيران القناصة.

إن تقسيم القدس لا يتعارض مع البيانات السياسية لقانون سفارة القدس لعام ١٩٩٥ للولايات المتحدة. وافق جميع الرؤساء السابقين الذين شاركوا في عملية السلام على أن القدس يجب ألا تكون كذلك.

في ٦ ديسمبر ٢٠١٧، نيابة عن الولايات المتحدة الأمريكية، اعترف الرئيس ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل. أوضح الرئيس أيضًا أن الحدود المحددة للسيادة الإسرائيلية في القدس ستخضع لمفاوضات الوضع النهائي بين الطرفين.

نعتقد أن العودة إلى القدس المقسمة، وخاصة وجود قوات أمنية منفصلة في واحدة من أكثر المناطق حساسية على وجه الأرض، سيكون خطأً كبيراً.

في حين يجب تجنب التقسيم المادي للمدينة، يوجد حالياً حاجز أمني لا يتبع الحدود البلدية ويفصل بالفعل الأحياء العربية (أي كفر عقاب ، والجزء الشرقي من شعفاط) في القدس عن بقية الأحياء في المدينة.

يجب أن يظل هذا الحاجز المادي في مكانه وينبغي أن يكون بمثابة حدود بين عواصم الطرفين.

ستظل القدس عاصمة دولة إسرائيل، وينبغي أن تظل مدينة غير مقسمة. يجب أن تكون عاصمة دولة فلسطين ذات السيادة في جزء من القدس الشرقية الواقعة في جميع المناطق الواقعة شرق وشمال الجدار الأمني الحالي، بما في ذلك كفر عقاب، والجزء الشرقي من شعفاط وأبو ديس، ويمكن تسميتها القدس أو أي اسم غيرها هو تحدده دولة فلسطين.

تتيح هذه الرؤية للسكان العرب في عاصمة إسرائيل، القدس، وفي ما وراء خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩، ولكن داخل الجدار الأمني القائم، تتيح لهم اختيار واحد من ثلاثة خيارات:

١. كن مواطناً لدولة إسرائيل
٢. كن مواطناً لدولة فلسطين
٣. الاحتفاظ بوضعهم كمقيمين دائمين في إسرائيل.

على مر السنين، اختار بعض السكان العرب في هذه المناطق (حوالي ٦ ٪) أن يصبحوا مواطنين إسرائيليين، وينبغي أن يظل هذا الخيار متاحًا لسكان هذه المناطق العرب في المستقبل.

قد يرغب سكان عرب آخرون في هذه المناطق في اعتناق هوية سياسية فلسطينية عن طريق اختيار أن يصبحوا مواطنين في دولة فلسطين، وينبغي أن يكون هذا الخيار متاحًا لهم أيضًا.

قد يرغب الكثير من السكان العرب في هذه المناطق في الحفاظ على هوية سياسية منفصلة عن إسرائيل أو فلسطين، والتي تتيح لهم الاعتزاز بهويتهم الفريدة وتاريخهم. يجب أن يبقى هذا الخيار متاحًا لهم.

✓ **الفوائد والالتزامات والامتيازات**

إن امتيازات وفوائد والتزامات العرب المقيمين في هذه المناطق الذين يختارون الاحتفاظ بوضعهم كمقيمين دائمين في إسرائيل يجب أن تظل كما هي.

سيتم تحديد امتيازات وفوائد والتزامات العرب المقيمين في هذه المناطق الذين يختارون أن يصبحوا مواطنين فلسطينيين بموجب قوانين دولة فلسطين ودولة إسرائيل، حسب الاقتضاء.

يتمتع سكان هذه المناطق الذين يختارون أن يصبحوا مواطنين في دولة إسرائيل بكل الامتيازات والمزايا والالتزامات بأن يكونوا مواطنين في دولة إسرائيل. سيحتفظ سكان هذه المناطق، الذين هم اليوم مواطنون في إسرائيل، بنفس المزايا والفوائد والالتزامات التي يتمتعون بها اليوم.

✓ منطقة سياحة خاصة

يجب أن تسمح دولة إسرائيل بتطوير دولة فلسطين لمنطقة سياحية خاصة في عطاروت، في منطقة معينة يتفق عليها الطرفان. نتصور أن تكون هذه المنطقة منطقة سياحية عالمية وتدعم السياحة الإسلامية إلى القدس ومواقعها المقدسة.

نتوقع أن تصبح هذه المنطقة مركزًا سياحيًا مزدهرًا ونابضًا بالحيوية يتضمن وسائل نقل عامة على أحدث طراز توفر سهولة الوصول إلى الأماكن المقدسة.

لدعم هذا التطور الجديد، سيقوم برنامج التنمية الاقتصادية بتحديد التمويل اللازم لبناء المطاعم والمتاجر والفنادق والمراكز الثقافية وغيرها من المرافق السياحية داخل هذه المنطقة. يجب تطوير وصيانة إمكانية الوصول السريع إلى منطقة الحرم. ينبغي التفاوض بشأن التفاصيل المحددة لهذا المجال، بما في ذلك ، على سبيل المثال لا الحصر، فرض الضرائب، وتقسيم المناطق بين الطرفين.

✓ شؤون السياحة مهمة فيما يتعلق بالمدينة القديمة في القدس

يتعين على الطرفين ودون الإخلال بسيادة دولة إسرائيل، أثناء التفاوض على اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني، ورهناً بالمتطلبات الأمنية لدولة إسرائيل، ما يلي:

١. التفاوض على آلية يتم من خلالها توفير التراخيص للمرشدين السياحيين الفلسطينيين للقيام بجولات في البلدة القديمة في القدس وكذلك في المواقع المقدسة للمسيحية والإسلام في مناطق أخرى من القدس ؛
٢. إنشاء هيئة مشتركة لتطوير القدس والتي سوف تعمل على تشجيع السياحة اليهودية والإسلامية والمسيحية في كل من دولة إسرائيل ودولة فلسطين. ستنشئ إسرائيل آلية يتم بموجبها تخصيص جزء من عائدات الضرائب من السياحة المتزايدة في البلدة القديمة في القدس لتلك الهيئة لمزيد من إعادة الاستثمار للسياحة في مدينة القدس القديمة. ستعمل الهيئة أيضًا مع المملكة الأردنية الهاشمية لتعزيز السياحة الإقليمية.

✓ الاعتراف بالعواصم

يجب الاعتراف بالقدس دولياً كعاصمة لدولة إسرائيل. ينبغي الاعتراف بالقدس (أو أي اسم آخر تختاره دولة فلسطين) دوليًا كعاصمة لدولة فلسطين.

لا يجوز لأي طرف تشجيع أو دعم الجهود من قبل دول أخرى أو أشخاص آخرين لإنكار شرعية الطرف الآخر أو سيادته. سيقوم رؤساء البلديات في كل عاصمة بإنشاء آليات للتشاور المنتظم والتعاون التطوعي في المسائل ذات الأهمية للعاصمتين.

ستبقى سفارة الولايات المتحدة لدى دولة إسرائيل في القدس. بعد توقيع اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، ستكون سفارة الولايات المتحدة لدى دولة فلسطين في القدس في مكان ستختاره الولايات المتحدة بالاتفاق مع دولة فلسطين. ستعترف الولايات المتحدة بدولة إسرائيل ودولة فلسطين في عواصمها وتشجع الدول الأخرى على نقل سفاراتها إلى القدس والقدس حسب الاقتضاء.

• القسم السادس: خطة ترامب الاقتصادية

بناءً على دعوة من مملكة البحرين ، في يونيو الماضي في المنامة، قدمت الولايات المتحدة خطة الإدارة الاقتصادية للسلام في الشرق الأوسط التي أطلقتها الإدارة بعنوان السلام للرخاء: رؤية جديدة للشعب الفلسطيني.

تدرك الولايات المتحدة أن توقيع اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية وتنفيذها بنجاح سيكون له تأثير كبير على الآفاق الاقتصادية في المنطقة. في البحرين ، أكد المجتمع الدولي التزامه بالخطة الاقتصادية وضرورتها، وكذلك بقابليتها للحياة بعد توقيع اتفاقية السلام.

ستمكن الخطة الاقتصادية الشعب الفلسطيني من بناء مجتمع فلسطيني مزدهر وحيوي. يتكون من ثلاث مبادرات تدعم الركائز المتميزة للمجتمع الفلسطيني: الاقتصاد والشعب والحكومة. مع إمكانية تسهيل أكثر من ٥٠ مليار دولار من الاستثمارات الجديدة على مدى عشر سنوات ، تمثل مبادرة السلام من أجل الازدهار أكثر الجهود الدولية طموحًا وشمولية للشعب الفلسطيني حتى الآن. لديها القدرة على تحويل الضفة الغربية وغزة بشكل جذري وفتح فصل جديد في التاريخ الفلسطيني ليس عن طريق المحن والخسارة ، ولكن عن طريق الفرص والكرامة.

المبادرة الأولى ستطلق العنان للطاقات الاقتصادية للشعب الفلسطيني. من خلال تطوير حقوق الملكية والعقود، وسيادة القانون، وإجراءات مكافحة الفساد، وأسواق رأس المال، والهيكل الضريبي المؤيد للنمو، وخطة منخفضة التعريفة مع انخفاض العقبات التجارية، تتوخى هذه المبادرة إصلاحات في السياسة إلى جانب الاستثمارات الاستراتيجية في البنية التحتية والتي تهدف لتحسين بيئة الأعمال وتحفيز نمو القطاع الخاص.

ستضمن الخطة للمستشفيات والمدارس والمنازل والشركات وصولاً موثوقًا به إلى الكهرباء القابلة للتموين والمياه النظيفة والخدمات الرقمية. مليارات الدولارات من الاستثمارات الجديدة سوف تتدفق إلى قطاعات مختلفة من الاقتصاد الفلسطيني. ستزيد الشركات من فرص الوصول إلى رأس المال والأسواق في الضفة الغربية و

سيتم ربط غزة بالشركاء التجاريين الرئيسيين، بما في ذلك مصر وإسرائيل والأردن ولبنان. إن النمو الاقتصادي الناتج لديه القدرة على إنهاء أزمة البطالة الحالية وتحويل الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مركز للفرص.

المبادرة الثانية ستمكّن الشعب الفلسطيني من تحقيق طموحاته. من خلال خيارات التعليم الجديدة القائمة على النتائج والقائمة على النتائج في المنزل ، ومنصات التعليم الموسعة عبر الإنترنت ، وزيادة التدريب المهني والتقني، واحتمال التبادلات الدولية ، ستعزز هذه المبادرة وتوسع مجموعة متنوعة من البرامج التي ستعمل على تقديم تحسين مباشر لرفاهية الشعب الفلسطيني. سيعزز النظام التعليمي الفلسطيني ويضمن أن الطلاب يمكنهم تحقيق أهدافهم الأكاديمية والاستعداد للقوى العاملة.

بنفس القدر من الأهمية، سيتم تحسين الوصول إلى الرعاية الصحية عالية الجودة بشكل كبير، حيث سيتم تزويد المستشفيات والعيادات الفلسطينية بأحدث تقنيات ومعدات الرعاية الصحية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الفرص الجديدة للأنشطة الثقافية والترفيهية ستحسن نوعية حياة الشعب الفلسطيني. وستتضمن بناء الحدائق والمؤسسات الثقافية إلى المنشآت والمكتبات الرياضية، وستثري مشاريع هذه المبادرة الحياة العامة في جميع أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة.

ستعمل المبادرة الثالثة على تعزيز الحكم الفلسطيني، وتحسين قدرة القطاع العام على خدمة مواطنيه وتمكين نمو القطاع الخاص. ستدعم هذه المبادرة القطاع العام في إجراء التحسينات والإصلاحات اللازمة لتحقيق نجاح اقتصادي طويل الأجل. إن الالتزام بدعم حقوق الملكية، وتحسين الإطار القانوني والتنظيمي للشركات، واعتماد هيكل ضريبي موجه نحو النمو، وقابل للتنفيذ ، وتطوير أسواق رأس المال القوية، سيزيد كل ذلك من الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر.

يضمن الفرع القضائي العادل والمستقل حماية البيئة المؤيدة للنمو وازدهار المجتمع المدني، وستساعد الأنظمة والسياسات الجديدة في تعزيز شفافية الحكومة ومساءلتها. سيعمل الشركاء الدوليون على القضاء على تبعية الجهات المانحة للقطاع العام الفلسطيني ووضع الفلسطينيين على مسار لتحقيق الاستدامة المالية على المدى الطويل. سيتم تحديث المؤسسات وجعلها أكثر كفاءة لتسهيل تقديم الخدمات الأساسية بشكل أكثر فعالية للمواطنين. بدعم من القيادة الفلسطينية، يمكن لهذه المبادرة أن تستهل حقبة جديدة من الرخاء والفرص للشعب الفلسطيني وإضفاء الطابع المؤسسي على السياسات اللازمة لتحقيق التحول الاقتصادي الناجح.

هذه المبادرات الثلاث هي أكثر من مجرد رؤية لمستقبل واعد للشعب الفلسطيني. كما أنها الأساس لخطة قابلة للتنفيذ. سيتم وضع رأس المال الذي يتم جمعه من خلال هذا الجهد الدولي في صندوق جديد يديره بنك تنمية متعدد الأطراف.

سوف تحمي ضمانات المساءلة والشفافية ومكافحة الفساد والشرطية الاستثمارات وتضمن تخصيص رأس المال بكفاءة وفعالية. ستعمل قيادة الصندوق مع المستفيدين لوضع الخطوط العريضة للإرشادات السنوية للاستثمار والأهداف الإنمائية وإصلاحات الحوكمة التي ستدعم تنفيذ المشروع في المجالات المحددة ضمن برنامج "السلام من أجل الازدهار".

سيتم توزيع المنح والقروض الميسرة وغير ذلك من الدعم على المشروعات التي تفي بالمعايير المحددة من خلال عملية مبسطة ستمكّن من المرونة والمساءلة.

بالإضافة إلى اشتراط امتثال دولة فلسطين من جميع النواحي لاتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، فإن السلام من أجل الازدهار سيكون مشروطًا بما يلي: **(١) قيام دولة فلسطين بإنشاء مؤسسات مالية شفافة ومستقلة وجديرة بالائتمان قادرة على الانخراط في معاملات السوق الدولية بطريقة المؤسسات المالية للديمقراطيات الغربية ، (٢) وإنشاء نظام حكم مناسب لضمان الاستخدام السليم للأموال ، و (٣) إنشاء نظام قانوني يحمي الاستثمارات ويعالج التوقعات التجارية.**

ستعمل الولايات المتحدة مع السلطة الفلسطينية لتحديد المشاريع الاقتصادية الخاصة بالقدس ودمج هذه المشاريع في برنامج "السلام من أجل الازدهار".

ستمكّن الخطة الاقتصادية الشعب الفلسطيني من بناء المجتمع الذي يتطلع إلى تأسيسه لأجيال. سوف يسمح للفلسطينيين بتحقيق مستقبل أفضل ومتابعة أحلامهم. نحن على ثقة من أن المجتمع الدولي سيدعم هذه الخطة. في نهاية المطاف ، تكمن سلطة تنفيذها في أيدي الشعب الفلسطيني.

• الجزء السابع: الأمن

تم تصميم هذه الرؤية لتمكين الإسرائيليين والفلسطينيين من العيش في سلام والحد من خطر "الإرهاب".

من غير الواقعي مطالبة دولة إسرائيل بتقديم تنازلات أمنية قد تعرض حياة مواطنيها للخطر.

يوفر الملحق "٢ أ" مخططًا عامًا لبعض التحديات الأمنية الخطيرة التي تواجه دولة إسرائيل. الهدف من هذه الرؤية هو تمكين الأطراف من مواجهة تلك التحديات الأمنية وتمكين دولة فلسطين من تحمل أكبر قدر ممكن من مسؤولياتها الأمنية بأسرع ما يمكن في جميع أنحاء دولة فلسطين.

تدرس هذه الرؤية تسهيل التنسيق الأمني الوثيق بين دولة إسرائيل ودولة فلسطين، إلى جانب المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية. يحدد هذا القسم أفضل طريق لتحقيق هذا الهدف بشكل واقعي. إذا تعذر تحقيق المستوى المناسب من التنسيق الأمني ، فإن أمن دولة إسرائيل مع ذلك محمي بموجب هذه الرؤية.

ستنفق كل دولة مبلغًا كبيرًا من المال على دفاعها عن التهديدات الخارجية. لن تتحمل دولة فلسطين مثل هذه التكاليف، لأن دولة إسرائيل ستتحملها. هذه فائدة كبيرة لاقتصاد دولة فلسطين لأن الأموال التي سيتم إنفاقها على الدفاع يمكن توجيهها بدلاً من ذلك إلى الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية وغيرها من الأمور لتحسين رفاهية الفلسطينيين.

عند توقيع اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، ستحافظ دولة إسرائيل على معظم المسؤولية الأمنية لدولة فلسطين، مع التطلع إلى أن يكون الفلسطينيون مسؤولين عن أكبر قدر ممكن من أمنهم الداخلي، وفقًا لأحكام هذه الرؤية. . ستعمل دولة إسرائيل بجد لتقليل حضورها الأمني في دولة فلسطين وفقًا لمبدأ أنه كلما أدت دولة فلسطين واجبها، قل ما يتعين على دولة إسرائيل القيام به. ستناقش دولة إسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية إلى أي مدى، إن وجد، تستطيع المملكة الأردنية الهاشمية مساعدة دولة إسرائيل ودولة فلسطين فيما يتعلق بالأمن في دولة فلسطين.

يتم توضيح معايير الأداء الأمني الفلسطيني ("معايير الأمن ٧") بشكل عام في الملحق B٢.

بما أن دولة فلسطين تقوم بواجبها وفقاً للمعايير الأمنية، فإن مشاركة دولة إسرائيل في الأمن داخل دولة فلسطين ستقل. لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين مصلحة مشتركة في تعظيم القدرة الفلسطينية في أسرع وقت ممكن. ستواصل الولايات المتحدة وإسرائيل عملهما لتعزيز قدرات قوى الأمن الفلسطينية.

ستعمل دولة إسرائيل على زيادة التعاون المشترك مع قوى الأمن الفلسطينية للمساعدة في بناء قدراتها على منع "الإرهاب". ينبغي تحقيق هذا الهدف بطريقة تعزز أمن كلا البلدين ما يلي:

١. تكون دولة فلسطين منزوعة السلاح بالكامل وتظل كذلك، كما هو موضح في الملحق C٢.
٢. سيكون لدولة فلسطين قوات أمن قادرة على الحفاظ على الأمن الداخلي ومنع الهجمات "الإرهابية" داخل دولة فلسطين وضد دولة إسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية. تتمثل مهمة قوات الأمن في دولة فلسطين في الحفاظ على النظام العام وإنفاذ القانون ومكافحة "الإرهاب" (العمل مع دولة إسرائيل والمملكة الأردنية

الهاشمية وجمهورية مصر العربية كما هو موضح أدناه)، وأمن الحدود (العمل مع دولة إسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية، حسب الاقتضاء، وكما هو موضح أدناه)، وحماية الحكومات والشخصيات الأجنبية، والاستجابة للكوارث.

هذه القدرات المحددة (١) لا يجوز: (أ) تنتهك المبدأ القائل بأن دولة فلسطين في جميع أراضيها، بما في ذلك غزة، ستكون وستبقى منزوعة السلاح بالكامل أو (ب) تنتقص من المسؤولية والسيطرة الأمنية لإسرائيل، و (٢) سيتم الاتفاق عليها بين دولة فلسطين ودولة إسرائيل.

٣. الهدف من هذا البروتوكول الأمني الاستمرار، ما لم وإلى أن يحصل هناك اتفاق آخر بين دولة إسرائيل ودولة فلسطين.

على مدار سنوات عديدة، دعمت الولايات المتحدة جهود السلطة الفلسطينية لمكافحة "الإرهاب". لقد أسست هذه الشراكة أساسًا للثقة تأمل هذه الرؤية أن تبني عليه. تستند هذه الرؤية إلى اعتقاد وتوقع أن تواصل دولة فلسطين هذه الجهود وتعمل على تعزيز هذه الجهود. **بمجرد أن تقرر دولة إسرائيل أن دولة فلسطين أبدت نية واضحة وقدرة مستدامة لمحاربة "الإرهاب"، سيتم إطلاق برنامج تجريبي في جزء من الضفة الغربية من دولة فلسطين، يتم تعيينه من قبل دولة إسرائيل. لتحديد ما إذا كانت دولة فلسطين قادرة على الوفاء بالمعايير الأمنية. إذا نجحت دولة فلسطين في الحفاظ على معايير الأمن في المنطقة التجريبية المعينة، فسيتم توسيع البرنامج التجريبي ليشمل مناطق أخرى داخل دولة فلسطين أيضًا.**

ستساعد الولايات المتحدة في دعم دولة فلسطين للوفاء بالمعايير الأمنية والحفاظ عليها. أثناء المفاوضات، يحاول الطرفان، بالتشاور مع الولايات المتحدة، إنشاء معايير أولية غير ملزمة مقبولة فيما يتعلق بالمنطقة التجريبية الأولية التي تكون مقبولة من قبل دولة إسرائيل، ولا تقل عن المعايير المستخدمة من قبل المملكة الأردنية الهاشمية أو جمهورية مصر العربية (أيهما أكثر صرامة) فيما يتعلق بمعايير الأمن. نظرًا لتطور تهديدات الأمان، يُقصد باستخدام المعايير كدليل ولن تكون ملزمة. ومع ذلك، فإن وضع مثل هذه المعايير غير الملزمة يأخذ في الاعتبار الحد الأدنى من المعايير الإقليمية ويسمح لدولة فلسطين بفهم الأهداف الدنيا التي يتوقع تحقيقها بشكل أفضل.

إذا فشلت دولة فلسطين في تلبية جميع أو أي من معايير الأمن في أي وقت، فإن دولة إسرائيل سيكون لها الحق في عكس العملية المذكورة أعلاه. سيزداد الحضور الأمني لدولة إسرائيل في كل أو أجزاء من دولة فلسطين نتيجة لعزم دولة إسرائيل الحفاظ على احتياجاتها الأمنية الموسعة والوقت اللازم لمعالجتها.

في ظل الواقع الجديد للسلام، سيعزز الطرفان تنسيقهما الأمني الثنائي من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار والتنفيذ السلس لاتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني.

كتدبير مكمل للتنسيق الأمني الثنائي، لجنة مراجعة أمنية ("لجنة المراجعة") سيتم إنشاء لجنة ستتألف من ممثلين أمنيين تعينهم دولة إسرائيل ودولة فلسطين والولايات المتحدة. سيتم الموافقة على ممثل الولايات المتحدة من قبل دولة إسرائيل ودولة فلسطين. ستعمل لجنة المراجعة، التي ستجتمع كل ٦ أشهر، كمنتدى لدعم وتعزيز وصيانة القدرات الأمنية لدولة فلسطين نحو تلبية معايير الأمن والحفاظ عليها (انظر الملحق ٢ ب)، لمراجعة مسائل السياسة المتعلقة بالتقدم المحرز في

تنفيذ معايير الأمن والمحافظة عليها، وتسهيل التغييرات الضرورية في البنية التحتية والاستثمارات ذات الصلة (من قبل الصندوق الدولي) على أرض الواقع.

تتقاسم دولة إسرائيل ودولة فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية المصلحة المشتركة في منع جميع أشكال النشاط العسكري أو المتطرف أو الإرهابي أو الإجرامي من الحصول على قاعدة انطلاق للعمليات أو بأي طريقة تؤدي لزعزعة استقرار دولة فلسطين أو جيرانها. سوف تساهم دولة فلسطين الآمنة المنزوعة السلاح والمسالمة في تلبية الاحتياجات الأمنية لكلا الطرفين وفي الأمن الإقليمي، وكذلك في الرخاء الاقتصادي. تعزيزاً لأمنهم الداخلي ولتعزيز مصالحهم المشتركة، ستشارك دولة فلسطين ودولة إسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية في تعاون شامل ودائم بين الدولتين.

توصي الولايات المتحدة بتشكيل لجنة أمنية إقليمية ("RSC"). ستكون مهمتها مراجعة السياسات والتنسيق الإقليميين لمكافحة "الإرهاب". من الناحية المثالية، سوف تضم ممثلين أمنيين من الولايات المتحدة ودولة إسرائيل ودولة فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

تحتفظ دولة إسرائيل بمحطة واحدة على الأقل للإنذار المبكر في دولة فلسطين على النحو المحدد في الخريطة المفاهيمية، والتي ستديرها قوات الأمن الإسرائيلية. سيتم ضمان وصول الأمن الإسرائيلي دون انقطاع من وإلى أي محطة للإنذار المبكر.

ستعتمد دولة إسرائيل إلى أقصى حد ممكن، وفقًا لما تحدده دولة إسرائيل فقط، على المنطاد والطائرات بدون طيار والمعدات الجوية المماثلة لأغراض أمنية من أجل الحد من الحضور الأمني الإسرائيلي داخل دولة فلسطين.

على الرغم من أن كل طرف سيكون مسؤولاً عن وضع قواعد تقسيم المناطق وإصدار تصاريح البناء في بلدانهم، فإن تقسيم المناطق وتخطيط دولة فلسطين في المناطق المتاخمة للحدود بين دولة إسرائيل ودولة فلسطين، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الحدود بين القدس الإسرائيلية والقدس الفلسطينية، ستخضع لمسؤولية وهيمنة دولة إسرائيل الأمنية.

ستوفر الخطة الأمنية الموضحة في هذا القسم مليارات الدولارات التي كانت ستنفقها الجهات المانحة الدولية على إنشاء قوة أمنية جديدة متعددة الجنسيات تتألف من قوات من الولايات المتحدة و/ أو دول أخرى.

سيعمل الطرفان معًا، بحسن نية، في الأمور الأمنية، لحماية الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

• الجزء الثامن: المعابر

قلل خطر "الإرهاب" الثقة وأبطأ حركة البضائع والأشخاص في جميع أنحاء المنطقة. الهدف من هذه الرؤية هو الحصول على تدفق سريع للبضائع والأفراد عبر الحدود بطريقة محترمة ومن خلال نظام كفؤ للغاية ولا يضر بالأمن.

ستعمل دولة إسرائيل عن كثب مع المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية ودولة فلسطين لمواصلة تحسين النظام لجميع المعابر الحدودية. سيتم تنفيذ نظام المعابر الحدودية بطريقة تجعل رؤية الوجود الأمني لدولة إسرائيل في حده الأدنى. وفقًا لما يسمح به القانون، يجب على أفراد الأمن في هذه المعابر ارتداء ملابس مدنية دون تحديد الدولة.

سيجتمع "مجلس المشرفين على المعابر" المكون من ثلاثة إسرائيليين وثلاثة فلسطينيين وممثل للولايات المتحدة كل ثلاثة أشهر لمعالجة المخاوف المتعلقة بالمعابر. سيتم الموافقة على ممثل الولايات المتحدة من قبل كل من دولة فلسطين ودولة إسرائيل. ليس الغرض من مجلس المعابر هو التدخل في التدابير الأمنية عند المعابر، وإنما إيجاد طرق بناءة لتحسين تدفق ومعاملة الأشخاص الذين يستخدمون المعابر. أثناء المفاوضات، ستقوم الأطراف بوضع بروتوكول بموجبه يتم التعامل مع الأشخاص الذين لديهم شكاوى بشأن معاملتهم في المعابر التي لم يتم حلها بين الطرفين من خلال مجلس المعابر. سيضع مجلس المشرفين أهدافًا ومقاييس يمكن من خلالها قياس ما إذا كانت تحقق أهدافها أم لا. كل عام، سيقدم مجلس المشرفين، مباشرة إلى حكومات كل من دولة فلسطين ودولة إسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية، تقريراً عن الأداء وتوصيات غير ملزمة لإجراء التحسينات، جنبا إلى جنب مع أهداف للسنة التالية.

يعبر جميع الأشخاص والبضائع الحدود إلى دولة فلسطين من خلال المعابر الحدودية الخاضعة للتنظيم والتي ستراقبها دولة إسرائيل. يحق للمعابر الحدودية الإسرائيلية، التي تستخدم أحدث تقنيات المسح الضوئي والتصوير، أن تتأكد أنه لن يُسمح بدخول أسلحة أو مواد ذات استخدام مزدوج أو غيرها من المواد التي تشكل خطراً أمنياً لدولة فلسطين. إذا تم رفض دخول أي مواد، فسيتم أيضًا حظر تصديرها من دولة إسرائيل إلى دولة فلسطين لتجنب إنشاء ميزة تنافسية للشركات الإسرائيلية.

في حال حدوث أي نزاع وما إذا كان رفض دخول أي مواد سيخلق ميزة تنافسية أم لا، يحال هذا النزاع إلى مجلس المعابر.

تتمتع دولة فلسطين بسلطة وضع سياستها التجارية المستقلة الخاصة بها لمنع استيراد أي مادة إلى دولة فلسطين لأسباب اقتصادية أو قانونية.

من أجل محاربة "الإرهاب" ومع السماح بحد أقصى للمتابعة الاقتصادية في دولة فلسطين، سيتم بذل كافة الجهود لتخفيف تكلفة الإنتاج إذا تم اعتبار المادة الخام أو المكون الفرعي لمنتج نهائي أمرًا خطيرًا ويجب التحكم في استيراده إلى دولة فلسطين .

بدلاً من حظر مواد الاستخدام المزدوج ، يجب بذل كل جهد لتطوير تدابير مراقبة النقل والتخزين والاستخدام النهائي لمنع تحويل المكونات الخطرة إلى الاستخدام غير المشروع. يُسمح فقط للأفراد والشركات الذين تم فحصهم للأمن بنقل وتخزين واستخدام العناصر ذات الاستخدام المزدوج وسيتم استخدام التدابير المناسبة لضمان عدم استخدام المواد الخام أو المكونات الفرعية ذات الاستخدام المزدوج لإنتاج الأسلحة.

فيما يتعلق بمرور الأشخاص في جميع المعابر، أثناء المفاوضات، ستحاول الأطراف، بالتشاور مع الولايات المتحدة، إنشاء معايير أولية غير ملزمة مقبولة لهم ولا تقل بأي حال عن المعايير المستخدمة من قبل أي من المملكة الأردنية الهاشمية أو جمهورية مصر العربية (أيهما أكثر صرامة). نظرًا لتطور التهديدات الأمنية، القصد من استخدام المعايير كدليل ولن تكون ملزمة. ومع ذلك، فإن إنشاء مثل المعايير غير الملزمة ستمكن الأطراف من تحقيق معالجة عملية وكفؤة وآمنة للأشخاص في جميع المعابر، مع مراعاة الحد الأدنى من المعايير الإقليمية. ليس في هذا القسم ما يقوض المبادئ المنصوص عليها في الملحق C٢.

- **الجزء التاسع: معايير غزة**

ظل سكان غزة يعانون منذ فترة طويلة تحت الحكم القمعي **لحماس**. لقد تم استغلالهم كرهائن ودروع بشرية، وأُخضعوا للتخويف. لقد خذلت **حماس** أهل غزة وحولت أموالاً تخص الفلسطينيين في غزة، بما في ذلك الأموال المقدمة من المانحين الدوليين، لمهاجمة دولة إسرائيل، بدلاً من استخدام هذه الأموال لتحسين حياة أهل غزة.

كان يُقصد من انسحاب إسرائيل من غزة قبل ١٥ عامًا تعزيز السلام. وبدلاً من ذلك، **سيطرت حماس**، وهي جماعة موصومة دولياً "بالإرهاب"، على المنطقة، وزادت الهجمات على إسرائيل، بما في ذلك إطلاق آلاف الصواريخ. تحت قيادة **حماس**، عانى سكان غزة من الفقر المدقع والحرمان. بعد سنوات من التقدم، يشعر مجتمع المانحين بالإرهاق ويحجم عن القيام باستثمارات إضافية طالما أن هيكل الحكم في غزة يديره "**إرهابيون**" يقومون بمواجهات تؤدي إلى مزيد من الدمار والصعوبات لشعب غزة. يمكن كسر هذه الدورة إذا توحد المجتمع الدولي لمتابعة مسار جديد.

لن تنفذ دولة إسرائيل التزاماتها بموجب اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني إلا إذا:

(أ)

1. **أن تسيطر السلطة الفلسطينية أو أي هيئة وطنية أو دولية أخرى مقبولة لدى دولة إسرائيل بالكامل على غزة، بما يتمشى مع الفقرة (ب) (٢) أدناه ؛**
2. **يتم نزع سلاح حماس وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وجميع الميليشيات والمنظمات "الإرهابية" الأخرى في غزة؛ و**
3. **تصبح غزة منزوعة السلاح تماما.**

أثناء المفاوضات، سيوافق الطرفان على إطار زمني للامتثال للبنود (أ) (١) إلى (٣) أعلاه.

(ب)

1. **إذا لم تنجح الجهود السابقة لإعادة جميع الأسرى الإسرائيليين وأشلاء الجنود الإسرائيليين، فعند توقيع اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، يجب إعادة جميع الأسرى الإسرائيليين ورفاتهم.**
2. **إذا أرادت حماس أن تلعب أي دور في الحكومة الفلسطينية، فعليها أن تلتزم بمسار السلام مع دولة إسرائيل من خلال تبني مبادئ اللجنة الرباعية، والتي تتضمن الاعتراف الصريح والدائم بدولة إسرائيل، والالتزام باللاعنف،**

والقبول بالاتفاقات والالتزامات السابقة بين الطرفين، بما في ذلك نزع سلاح جميع الجماعات الإرهابية. تتوقع الولايات المتحدة ألا تضم حكومة دولة فلسطين أيًا من أعضاء حماس أو الجهاد الاسلامي أو بدائل عنهم، ما لم يكن كل ما سبق قد حدث.

يجب أن يكون المجتمع الدولي على استعداد لتقديم تعويض في شكل استثمارات كبيرة من أجل تجريد قطاع غزة من السلاح بشكل كامل وقابل للتحقق.

حالما يتم استيفاء هذه المعايير، ستكون الرؤية الاقتصادية جاهزة للتنفيذ بطريقة تدريجية يتم من خلالها ضخ دفعات من أموال الاستثمار ومساعدات بناء الدولة بالتزامن مع تحقيق تقدم جوهري.

جميع المعايير الواردة في هذا القسم المعنون "معايير غزة" يشار إليها في هذه الرؤية باسم "معايير غزة".

- **الجزء العاشر: منطقة تجارة حرة**

مع مراعاة موافقة المملكة الأردنية الهاشمية، سيتم إنشاء منطقة تجارة حرة بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة فلسطين لتسريع التعاون الاقتصادي بين البلدين.

سيتم الاتفاق على موقع وحجم منطقة التجارة الحرة من قبل الأطراف حتى لا تتداخل منطقة التجارة الحرة مع استخدام الأراضي الحالي في المنطقة ومتطلبات الأمن اللازمة. سيتم تصدير البضائع من منطقة التجارة الحرة باستخدام مطار يقع في المملكة الأردنية الهاشمية.

- **الجزء الحادي عشر: اتفاقية تجارية مع الولايات المتحدة**

ستواصل الولايات المتحدة تقديم إعفاء من الرسوم الجمركية للسلع القادمة من جميع المناطق التي تتمتع بهذه الاعفاءات اليوم، وستتفاوض بشأن اتفاقية تجارة حرة مع دولة فلسطين. تأمل الولايات المتحدة أن تسعى دول أوروبا والشرق الأوسط وأماكن أخرى إلى توقيع اتفاقيات تجارة حرة مع دولة فلسطين.

- **الجزء الثاني عشر: مرافق الميناء**

يعتبر النقل أمرًا مهمًا للتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي والاندماج في السوق الاقتصادية العالمية. في الوقت الحالي، تعد تكلفة البضائع التي يستوردها الشعب الفلسطيني مرتفعة بشكل كبير بسبب تحديات النقل. أدى نقص الموانئ إلى رفع تكاليف النشاط الاقتصادي الفلسطيني. رغم أن دولة فلسطين ستشمل غزة، **فإن التحديات الأمنية تجعل بناء ميناء في غزة إشكالياً في المستقبل المنظور**. تأمل هذه الرؤية في تعزيز النشاط الاقتصادي الفلسطيني وحماية الأمن الإسرائيلي وتوفير مسار لدولة فلسطين حتى يكون لها ميناء خاص بها في غزة في المستقبل.

✓ إسرائيل

ستسمح دولة إسرائيل لدولة فلسطين باستخدام وإدارة المنشآت المخصصة في موانئ حيفا وأشدود، دون المساس بسيادة دولة إسرائيل وبلا منازع في كلا الموقعين. سيكون الغرض من مرافق الموانئ المخصصة أن تستفيد دولة فلسطين اقتصاديًا من الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط، دون المساس بأمن دولة إسرائيل.

سوف يقتصر دور دولة إسرائيل في مرافق الموانئ المخصصة هذه على المهام الأمنية التي ستضمن أن جميع البضائع المنقولة من وإلى مرافق الموانئ المخصصة هذه لا تشكل تهديدًا لدولة إسرائيل. ستكون الترتيبات الأمنية في مرافق الموانئ المخصصة هذه مماثلة لترتيبات المعابر الحدودية الدولية الأخرى التي تديرها دولة إسرائيل.

لن يتم استخدام مرافق الموانئ المخصصة هذه إلا عن طريق سفن الشحن. سوف تساعد دولة إسرائيل دولة فلسطين على إنشاء نظام نقل سريع المسار يسمح لدولة فلسطين بنقل جميع البضائع من منشآت الموانئ المخصصة إلى دولة فلسطين، مع مراعاة الاعتبارات الأمنية لدولة إسرائيل.

ستكون دولة فلسطين مسؤولة عن تحصيل وجمع جميع الضرائب المرتبطة بالبضائع التي تدخل مرافق الموانئ المخصصة هذه. جميع الضرائب التي يتم تحصيلها على البضائع المراد نقلها إلى دولة فلسطين هي ملك لدولة فلسطين.

ستتعاون دولة إسرائيل ودولة فلسطين بطريقة منصفة مع بعضهما البعض بخصوص المرور من وإلى الموانئ. سيساعد الطرفان بعضهما البعض أيضًا فيما يتعلق بالعمليات المدنية المشتركة عند الحاجة في حالات الطوارئ (مثل الحريق والفيضانات وما إلى ذلك).

يجب أن تخضع مرافق الموانئ المخصصة وجميع السفن التي تستخدم مرافق الموانئ المخصصة للقوانين الإسرائيلية المعمول بها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، القوانين البيئية وقوانين العمل، ولا تنتهك أي اتفاقيات جمركية سارية المفعول.

ستُستخدم المرافق المخصصة للفلسطينيين مرافق الميناء الإسرائيلي الحالي، بالإضافة إلى مرافق الدعم الإسرائيلية الحالية لتزويد السفن بالوقود وإصلاحها. تدخل دولة إسرائيل ودولة فلسطين في اتفاق تكون بموجبه دولة فلسطين قادرة على استخدام هذه المرافق بطريقة منصفة. ستقوم دولة فلسطين بدفع حصتها العادلة من التكاليف لصيانة وإصلاح جميع المنشآت المشتركة. ومع ذلك، لن تكون هناك رسوم تأجير مستحقة الدفع من قبل دولة فلسطين لدولة إسرائيل لاستخدام أو ربط هذه المرافق المخصصة للميناء.

✓ الاردن

مع مراعاة موافقة المملكة الأردنية الهاشمية، يجوز لدولة فلسطين استخدام وإدارة مرفق مخصصة في ميناء العقبة، دون الإخلال بسيادة المملكة الأردنية الهاشمية وبلا منازع في ميناء العقبة. سيكون الغرض من مرفق الميناء المخصص أن تستفيد دولة فلسطين اقتصاديًا من الوصول إلى البحر الأحمر، دون المساس بأمن المملكة الأردنية الهاشمية.

يقتصر دور المملكة الأردنية الهاشمية في مرفق الميناء المخصص على المهام الأمنية التي ستضمن أن جميع البضائع المنقولة من وإلى مرفق الميناء المخصص لا تشكل تهديدًا للمملكة الأردنية الهاشمية. ستكون الترتيبات الأمنية في منشأة الميناء المخصصة مماثلة لترتيبات المعابر الحدودية الدولية الأخرى التي تديرها المملكة الأردنية الهاشمية.

لن يتم استخدام مرفق الميناء المخصص إلا بواسطة سفن الشحن. ستساعد المملكة الأردنية الهاشمية دولة فلسطين في إنشاء نظام نقل سريع يسمح لدولة فلسطين بنقل جميع البضائع من مرفق الميناء المخصص إلى دولة فلسطين، مع مراعاة الاعتبارات الأمنية للمملكة الأردنية الهاشمية.

ستكون دولة فلسطين مسؤولة عن تحصيل وجمع جميع الضرائب المرتبطة بالبضائع الداخلة إلى مرفق الميناء المخصص. جميع الضرائب التي يتم تحصيلها على البضائع المراد نقلها إلى دولة فلسطين هي ملك لدولة فلسطين.

ستتعاون المملكة الأردنية الهاشمية ودولة فلسطين بطريقة منصفة مع بعضها البعض فيما يتعلق بالمرور داخل الميناء وخارجه. سيساعد الطرفان بعضهما البعض أيضًا فيما يتعلق بالعمليات المدنية المشتركة عند الحاجة في حالات الطوارئ (الحرائق والفيضانات وما إلى ذلك).

يجب أن يخضع مرفق الميناء المخصص وجميع السفن التي تستخدم مرفق الميناء المخصص للقوانين الأردنية المعمول بها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، القوانين البيئية وقوانين العمل، ولا تنتهك أي من الاتفاقات سارية المفعول.

سيستخدم مرفق الميناء المخصص لفلسطين الميناء الأردني الحالي، بالإضافة إلى مرافق الدعم الأردنية الحالية للتزود بالوقود وإصلاح السفن. تدخل المملكة الأردنية الهاشمية ودولة فلسطين في اتفاق تكون بموجبه دولة فلسطين قادرة على استخدام هذه المرافق بطريقة منصفة. ستقوم دولة فلسطين بدفع حصتها العادلة من التكاليف لصيانة وإصلاح جميع المنشآت المشتركة. يحق للمملكة الأردنية الهاشمية فرض رسوم إيجار مناسبة، تدفعها دولة فلسطين إلى المملكة الأردنية الهاشمية لاستخدام مرفق الموانئ المخصص وما يتعلق به.

- ✓ **إمكانية إنشاء ميناء ومطار في غزة**

بعد خمس سنوات من التوقيع اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية ووجود الرضا الكامل فيما يتعلق "بمعايير غزة"، يكون لدولة فلسطين الحق، رهنًا بما يُلبي المتطلبات الأمنية والبيئية لدولة إسرائيل، بإنشاء جزيرة اصطناعية على ساحل غزة لتطوير ميناء لخدمة غزة "ميناء غزة"، وكذلك مطار للطائرات الصغيرة. سيتم تحديد تفاصيل هذا (أو المواقع البديلة لميناء غزة والمطار الصغير) خلال المفاوضات. في ذلك الوقت، إن وُجد، عند تطوير ميناء غزة، لن تتمتع دولة فلسطين بعد ذلك بحقوق استخدام منشآت الموانئ المخصصة في (١) حيفا وأشدود، ما لم توافق دولة إسرائيل على ذلك، و(٢) العقبة، ما لم توافق عليها المملكة الأردنية الهاشمية.

الجزء الثالث عشر: منطقة منتجع البحر الميت

ستسمح دولة إسرائيل لدولة فلسطين بتطوير منطقة منتجع في شمال البحر الميت دون الإخلال بسيادة دولة إسرائيل في هذا الموقع، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، سيادة إسرائيل على الخط الساحلي. لن يؤدي وجود منطقة منتجع فلسطيني على طول ساحل البحر الميت إلى تغيير ترتيبات التوزيع بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل للموارد الطبيعية في البحر الميت. ستقيم دولة إسرائيل ودولة فلسطين طريقًا يسمح للفلسطينيين بالسفر من دولة فلسطين إلى منطقة المنتجع هذه، مع مراعاة الاعتبارات الأمنية الإسرائيلية.

الجزء الرابع عشر: معالجة المياه والصرف الصحي

يعترف الطرفان بالحقوق المائية المتبادلة ويوافقان على المشاركة المنصفة لمصادر المياه الحالية عبر الحدود والتعاون في توفير مصادر إضافية من خلال التقنيات الحالية والناشئة. سيتم إدارة طبقات المياه الجوفية المشتركة للاستخدام المستدام لمنع الإضرار بنوعية المياه الجوفية أو إتلاف طبقات المياه الجوفية من خلال الإفراط في الاستخراج.

سيتم النظر في الظروف الهيدرولوجية والمناخية، من بين عوامل أخرى، عند إدارة الاستخراج. سيعطي الطرفان الأولوية للاستثمار في تحلية المياه وغيرها من التقنيات الناشئة لإنتاج كميات إضافية كبيرة من المياه لجميع الاستخدامات والسعي المشترك لتوفير المياه بسهولة وبأسعار معقولة لكلا الطرفين. يتفق الطرفان أيضًا على تركيز الاستثمار في معالجة المياه العادمة وإعادة تدوير المياه العادمة وإعادة استخدامها للسيطرة على تلوث المياه الجوفية المشتركة وتقليلها. سيعمل الطرفان معًا بحسن نية لإدارة التفاصيل فيما يتعلق بقضايا معالجة المياه والمياه العادمة.

الجزء الخامس عشر: السجناء

ينص اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني على إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين الإداريين الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية، باستثناء (١) المدانين بالقتل أو الشروع في القتل، (٢) المدانون بتهمة التآمر لارتكاب القتل (يشمل القتل في كل حالة القتل عن طريق الإرهاب) و (٣) المواطنين الإسرائيليين. سيتم إطلاق سراح السجناء (بخلاف ما هو موضح في البنود (١) و (٢) و (٣)) على مرحلتين للسماح بالنقل وإعادة اسكانهم بشكل منظم. سيصبح جميع السجناء الذين أطلق سراحهم مواطنين في دولة فلسطين. لذلك وللتأكيد، لن يتم إطلاق سراح السجناء الموصوفين في البنود (١) و (٢) و (٣) أعلاه بموجب شروط اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية.

- **المرحلة الأولى**، التي ستحدث فور توقيع اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، ستشمل القاصرين والنساء والسجناء الذين تزيد أعمارهم عن ٥٠ عامًا والسجناء الذين يعانون من اعتلال صحتهم وأولئك الذين قضوا أكثر من ثلثي مدة العقوبة.
- سيتفق الطرفان على توقيت المرحلة الثانية، والتي ستشمل السجناء الباقين المؤهلين الذين قضوا أكثر من نصف مدة العقوبة.
- أي إفراج عن سجناء إضافيين سيعتمد على موافقة إسرائيل.

- كجزء من الاتفاق الخاص بالسجناء، ستوافق دولة إسرائيل على منح العفو لأولئك الفلسطينيين الذين ارتكبوا مخالفات ما قبل التوقيع على اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، والذين يقيمون خارج دولة فلسطين، والذين تمت الموافقة على دخولهم إلى دولة فلسطين بموجب اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني. على الرغم مما تقدم، لن يتم منح أي عفو عن أي فلسطيني موصوف في البنود (١) أو (٢) أو (٣) أعلاه، ولن يُسمح لهؤلاء الأفراد بالدخول إلى دولة فلسطين.
- سيُطلب من كل سجين يُفرج عنه أن يوقع على تعهد بتعزيز فرص التعايش بين الإسرائيليين والفلسطينيين داخل مجتمعهم، وأن يتصرفوا بطريقة تعطي نموذجاً للتعايش. سيظل السجناء الذين يرفضون التوقيع على هذا التعهد مسجونين.
- لكل سجين يُفرج عنه الحق في طلب اللجوء في بلد ثالث.

لن يتم إطلاق سراح سجناء فلسطينيين أو محتجزين إداريين وفقًا لهذا القسم إذا لم تتم إعادة جميع الأسرى الإسرائيليين والرفات إلى دولة إسرائيل.

- **القسم السادس عشر: اللاجئين**

تسبب الصراع العربي الإسرائيلي في مشكلة اللاجئين الفلسطينيين واليهود على حد سواء. تقريبًا نفس العدد من اليهود والعرب شردهم الصراع العربي الإسرائيلي. تم قبول جميع اليهود تقريبًا منذ ذلك الحين وإعادة توطينهم بشكل دائم في إسرائيل أو في بلدان أخرى حول العالم. لقد تم عزل العرب الذين نزحوا ، بأعداد كبيرة للغاية، ومنعوا من العيش كمواطنين في العديد من البلدان العربية في المنطقة. على سبيل المثال ، بعد عودة الحكومة الكويتية ، عقب تحرير الولايات المتحدة وتحالفها ، بدأت عملية تطهير منهجي للفلسطينيين من البلاد من خلال العنف والضغط الاقتصادي. انخفض عدد السكان الفلسطينيين في الكويت من ٤٠٠ الف قبل الغزو العراقي إلى حوالي ٢٥٠٠٠ بعد الغزو.

كان الفلسطينيون بشكل جماعي محتجزين بقسوة في حالة من الغموض لإبقاء النزاع حياً. يتحمل إخوانهم العرب المسؤولية الأخلاقية لعدم إدماجهم في بلادهم حيث تم دمج اليهود في دولة إسرائيل. إن إبقاء الشعب الفلسطيني في حالة من النسيان هو قضية واسعة الانتشار. على سبيل المثال ، في لبنان ، تعرض الفلسطينيون للتمييز ومُنعوا من دخول سوق العمل لعقود ، حتى المولودين في لبنان. كما يُمنع معظمهم من امتلاك العقارات أو الدخول في وظائف مرغوب فيها ، بما في ذلك القانون والطب والهندسة. للحصول على عمل ، يُطلب من الفلسطينيين الحصول على تصاريح عمل صادرة عن الحكومة ، لكن قلة قليلة من اللاجئين تُمنح للاجئين الفلسطينيين.

يجب أن ندرك أنه من بين جميع الدول العربية، حاولت المملكة الأردنية ببسالة العناية بالشعب الفلسطيني في الأردن.

الاقتراحات التي تطالب بأن توافق دولة إسرائيل على استقبال اللاجئين الفلسطينيين، أو الوعد بعشرات المليارات من الدولارات كتعويض للاجئين، لم تكن واقعية ولم يتم تحديد مصدر تمويل موثوق به لذلك. في الواقع ، يكافح العالم لإيجاد أموال كافية لدعم أكثر من ٧٠ مليون لاجئ ومشرد عالمي. على مدار العقود الماضية، التزمت الولايات المتحدة بدعم احتياجات اللاجئين الفلسطينيين، الذين عانوا بشكل كبير على مدى السنوات السبعين الماضية. من عام ١٩٥٠ وحتى عام

٢٠١٧ ، بالمساهمة بحوالي ٦.١٥ مليار دولار لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). في السنوات العشر الماضية وحدها ، ساهمت الولايات المتحدة بحوالي ٢.٩٩ مليار دولار (٣.١٦ مليار دولار في عام ٢٠١٧) ، وهو ما يمثل ٢٨ ٪ من إجمالي المساهمات للأونروا. لسوء الحظ ، عومل اللاجئون الفلسطينيون كبيادق في رقعة الشطرنج الأوسع في الشرق الأوسط ، ووعود فارغة لهم ولبلدانهم المضيفة. يجب إيجاد حل عادل ومنصف وواقعي لقضية اللاجئين الفلسطينيين من أجل حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني.

كما تعرض اللاجئون اليهود الذين أجبروا على الفرار من الدول العربية والإسلامية للمعاناة. استقر معظمهم في دولة إسرائيل واستقر بعضهم في أماكن أخرى. يجب أيضًا معالجة قضية اللاجئين اليهود، بما في ذلك التعويض عن الأصول المفقودة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن دولة إسرائيل تستحق التعويض عن تكاليف استيعاب اللاجئين اليهود من تلك البلدان. يجب تنفيذ حل عادل ومنصف وواقعي للقضايا المتعلقة باللاجئين اليهود من خلال آلية دولية مناسبة منفصلة عن اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية.

تتصور هذه الرؤية أن قضية اللاجئين الفلسطينيين سيتم حلها على النحو التالي:

- ✓ **الاطار العام**

ينص اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني على إنهاء وإطلاق سراح جميع المطالبات المتعلقة بوضع اللاجئ أو الهجرة. لن يكون هناك أي حق في العودة أو استيعاب أي لاجئ فلسطيني في دولة إسرائيل.

لكي تكون مؤهلاً للحصول على أي حقوق للاجئين بموجب اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، يجب أن يكون الأفراد في وضع اللاجئ المسجل لدى الأونروا، اعتبارًا من تاريخ إصدار هذه الرؤية. يتم استخدام الإشارة إلى تعريف الأونروا للاجئين فقط لتحديد اللاجئين ولتزويد أمناء صندوق اللاجئين الفلسطينيين بأوسع مرونة لتحديد منهجية التوزيع المناسبة، ولكن ينبغي ألا يتم تفسيرها على أنها قبول من قبل الولايات المتحدة بأنه في حالة عدم وجود اتفاق سلام إسرائيلي فلسطيني، يجب تحديد وضع اللاجئ بالرجوع إلى هذا التعريف، بما في ذلك اللاجئين متعددي الأجيال. إن ولاية الأونروا، وتعريفها متعدد الأجيال لمن يكون لاجئ بالفعل، أدى إلى تفاقم أزمة اللاجئين. تحت أي ظرف من الظروف، الأفراد الذين استقروا بالفعل في مكان دائم يكونون مؤهلين لإعادة التوطين، ومؤهلين فقط للحصول على تعويض وفق ما هو موضح أدناه.

تتضمن هذه الخطة ثلاثة خيارات للاجئين الفلسطينيين الذين يبحثون عن مكان إقامة دائم:

١. الاستيعاب لدولة فلسطين (مع مراعاة القيود الواردة أدناه) ؛
٢. الاندماج المحلي في البلدان المضيفة الحالية (رهنًا بموافقة تلك البلدان) ؛ أو
٣. قبول ٥٠٠٠ لاجئ كل عام، لمدة تصل إلى عشر سنوات (٥٠٠٠٠ لاجئ)، في فرادى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الذين يوافقون على المشاركة في إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين (رهناً باتفاق تلك البلدان الفردية).

ستعمل الولايات المتحدة مع البلدان الأخرى لوضع إطار لتنفيذ هذه الخيارات ، بما في ذلك مراعاة شواغل وقيود البلدان المضيفة الحالية.

- ✓ **التعويض وإطار العمل الخاص بالمساعدة**

ترى الولايات المتحدة أنه على الرغم من أن تعويض اللاجئين مهم ومرغوب فيه، فإن الأموال سيكون لها تأثير أكبر بكثير على الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لدولة فلسطين وعلى اللاجئين أنفسهم إذا تم استخدامها لتنفيذ الخطة الاقتصادية لترامب. ستتلقى دولة فلسطين مساعدة كبيرة لتطوير جميع القطاعات الاقتصادية والبنية التحتية الرئيسية. ستحصل المملكة الأردنية الهاشمية، التي دعمت اللاجئين الفلسطينيين بشكل مثير للإعجاب، على فوائد من خطة ترامب الاقتصادية.

اللاجئون الفلسطينيون المقيمون بالفعل في دولة فلسطين أولئك الذين ينتقلون إلى دولة فلسطين سيكونون مستفيدين بشكل مباشر من حزمة المساعدات والاستثمار الواسعة النطاق.

ومع ذلك، سنسعى لجمع أموال لتقديم بعض التعويضات للاجئين الفلسطينيين. سيتم وضع هذه الصناديق في صندوق استئماني ("صندوق اللاجئ الفلسطيني") يديره اثنان من الأمناء تعينهم دولة فلسطين والولايات المتحدة. سيقوم الأمناء بإدارة صندوق اللاجئين الفلسطيني وفقًا للمبادئ التي ستؤسس من قبل الأمناء وتوافق عليها دولة فلسطين والولايات المتحدة.

سيعمل الأمناء بحسن نية على اعتماد منهجية توزيع لتعويض اللاجئين بشكل عادل وفقًا للأولويات التي حددها الأمناء وضمن المبلغ الإجمالي للأموال التي تم جمعها لصالح صندوق اللاجئين الفلسطينيين.

بمجرد تلقي الأمناء لطلبات اللاجئين وتحليلها ، سيقومون بتخصيص الأموال في صندوق اللاجئين الفلسطيني للمطالبين بطريقة تعكس تلك الأولويات.

يجب التأكيد على أن العديد من اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط يأتون من بلدان مزقتها الحرب ، مثل سوريا ولبنان المعادية للغاية لدولة إسرائيل. لمعالجة هذا القلق ، سيتم تشكيل لجنة من الإسرائيليين والفلسطينيين لمعالجة هذه القضية ولحل النزاعات العالقة حول دخول اللاجئين الفلسطينيين في دولة فلسطين من أي مكان. تكون حقوق اللاجئين الفلسطينيين في الهجرة إلى دولة فلسطين محدودة وفقًا للترتيبات الأمنية المتفق عليها.

علاوة على ذلك، يتم الاتفاق على معدل حركة اللاجئين من خارج غزة والضفة الغربية إلى دولة فلسطين من قبل الطرفين وتنظيمه من قبل عوامل مختلفة ، بما في ذلك القوى الاقتصادية وهياكل الحوافز، بحيث لا يتجاوز معدل الدخول قدرة استيعاب البنية التحتية واقتصاد دولة فلسطين ، أو تزيد من المخاطر الأمنية على دولة إسرائيل. يجب تعديل معدل الحركة هذا، حسب الاقتضاء، مع مرور الوقت.

عند توقيع اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، فإن وضع اللاجئ الفلسطيني سوف يتوقف عن الوجود، وسيتم إنهاء الأونروا وتحويل مسؤولياتها إلى الحكومات المعنية. جزء من خطة ترامب الاقتصادية سوف يستهدف استبدال مخيمات

اللاجئين في دولة فلسطين بتطورات سكنية جديدة في دولة فلسطين. وبالتالي ، فإن اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني سيؤدي إلى تفكيك جميع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وبناء مساكن دائمة.

✓ القسم السابع عشر: أسس الدولة الفلسطينية

الانتقال إلى الدولة معقد ومحفوف بالمخاطر. لا يمكن للمنطقة استيعاب دولة أخرى فاشلة أو دولة أخرى غير ملتزمة بحقوق الإنسان أو بسيادة القانون. يجب على الدولة الفلسطينية، مثلها مثل أي دولة أخرى، أن تكافح جميع أشكال "الإرهاب" وأن تكون مسؤولة أمام جيرانها لتكون عضوًا منتجًا وغير مهدد في المجتمع الدولي. من أجل مواطنيها وجيرانها في المستقبل، من الضروري أن يكون لدى دولة فلسطين ما يلزم من العناصر الأساسية لإعطائها احتمال كبير للنجاح.

تُعد المعايير التالية بمثابة أساس لتكوين دولة فلسطينية ويجب تحديدها من قبل دولة إسرائيل والولايات المتحدة ، بشكل مشترك ، وتكون قائمة على حسن نية ، بعد التشاور مع السلطة الفلسطينية:

يجب أن يكون الفلسطينيون قد طبقوا نظام حكم مع دستور أو نظام آخر لإرساء حكم القانون الذي ينص على حرية الصحافة، والانتخابات الحرة والنزيهة، واحترام حقوق الإنسان للمواطنين، وحماية الحرية الدينية والأقليات الدينية، والتطبيق الموحد والعادل للقانون والحقوق التعاقدية، والإجراءات القانونية الواجبة بموجب القانون، وتوفير قضاء مستقل مع ما يترتب على ذلك من عواقب قانونية وعقوبات قانونية مناسبة لانتهاكات القانون.

يجب أن يكون للفلسطينيين مؤسسات مالية شفافة ومستقلة وجديرة بالائتمان وقادرة على الانخراط في معاملات السوق الدولية بنفس الطريقة التي تتبعها المؤسسات المالية للديمقراطيات الغربية ذات الحوكمة المناسبة لمنع الفساد، وضمان الاستخدام السليم لهذه الأموال، وتوفير نظام لحماية الاستثمارات ومعالجة التوقعات التجارية القائمة على السوق. يجب أن تفي دولة فلسطين بالمعايير الموضوعية المستقلة للانضمام إلى صندوق النقد الدولي.

يجب أن يكون الفلسطينيون قد أنهوا جميع البرامج، بما في ذلك المناهج المدرسية والكتب المدرسية ، التي تعمل على التحريض على الكراهية أو الخصومة تجاه جيرانها أو تشجيعها ، أو التي تعوض أو تحفز النشاط الإجرامي أو العنيف.

يكون للفلسطينيين سيطرة مدنية وإنفاذ القانون على جميع أراضيها ونزع سلاح سكانها.

يجب أن يمتثل الفلسطينيون لجميع الشروط والأحكام الأخرى لهذه الرؤية.

ستعمل الولايات المتحدة ودولة إسرائيل وجميع الجيران الإقليميين بشكل مثمر وبحسن نية مع القيادة الفلسطينية لتقديم المساعدة اللازمة لتحقيق المعايير المذكورة أعلاه.

مع انتقالها إلى عصر حكم الدولة، ستستفيد القيادة الفلسطينية من المساعدة الدولية في صياغة الأدوات السياسية واللوجستية لإقامة الدولة.

يجب على المجتمع الدولي حشد جهد عالمي لمساعدة الفلسطينيين على تحقيق الحكم السليم. بحكم القرب الإقليمي، والترابط الثقافي والعلاقات الأسرية، تتمتع المملكة الأردنية الهاشمية بوضع جيد للعب دور متميز في تقديم هذه المساعدة في

مجالات مثل القانون والطب والتعليم والخدمات البلدية والمحافظة التاريخية وبناء المؤسسات. بطريقة تتفق مع كرامة دولة فلسطين المستقبلية واستقلالها ، ستقدم المملكة الأردنية الهاشمية مساعدة طويلة الأجل على أرض الواقع في تصميم المؤسسات والإجراءات ذات الصلة وتدريب الموظفين المعنيين.

سيكون الهدف من هذه المساعدة هو مساعدة الفلسطينيين على بناء مؤسسات قوية ومحكومة جيدًا.

سيتم تشجيع الدول الأخرى على تقديم المساعدة للفلسطينيين في المناطق التي لديهم فيها خبرة خاصة. يدرك المجتمع الدولي أن تنفيذ هذه الرؤية سوف يستلزم توسيع نطاق قدرة الحكومة الفلسطينية وقدرتها على تقديم الخدمات لأشخاص إضافيين في منطقة أوسع.

سيقدم المجتمع الدولي المساعدة الفنية عبر مجموعة الخدمات التي ستحتاج الحكومة الفلسطينية إلى تقديمها ، بما في ذلك الأمن. سوف يركز المانحون بشكل خاص على تطوير البنية التحتية والمعدات والقدرة على التنقل والاتصال لضمان قدرة الحكومة الفلسطينية على مراقبة دولة فلسطين في المستقبل بشكل احترافي.

بمجرد الانتهاء من هذه التدابير، ستشجع الولايات المتحدة الدول الأخرى على الترحيب بدولة فلسطين كعضو كامل العضوية في المنظمات الدولية. ومع ذلك ، لا يجوز لدولة فلسطين أن تنضم إلى أي منظمة دولية إذا كانت هذه العضوية تتعارض مع التزامات دولة فلسطين بنزع سلاح ووقف الحرب السياسية والقضائية ضد دولة إسرائيل. من خلال هذه العضوية في المنظمات الدولية ، ستشجع الدول الأخرى على مشاركة دولة فلسطين كعضو محترم ومسؤول في المجتمع الدولي وستتمكن دولة فلسطين من إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الأخرى.

✓ القسم الثامن عشر: التعليم وثقافة السلام

كما قال الرئيس ترامب: "لا يمكن أن يتجذر السلام أبدًا في بيئة يتم فيها التسامح مع العنف وتمويله ومكافأته." لذلك، من المهم جدًا أن يركز التعليم على السلام لضمان التزام الأجيال المقبلة بالسلام وضمان أن يدوم اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني.

سيكون الترويج لثقافة السلام كعنصرٍ هامً في اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية بهدف تهيئة بيئة تضم قيم التعايش والاحترام المتبادل في جميع أنحاء المنطقة.

يجب أن يشمل إنشاء ثقافة السلام وضع حد للتحريض ، بما في ذلك في وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الحكومة ، وكذلك وضع حد لتمجيد العنف والإرهاب والشهادة. كما ينبغي أن تحظر الدعاية المعادية ، وكذلك الكتب المدرسية والمناهج والمواد ذات الصلة بما يتعارض مع هدف اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني .

سيتم إنشاء لجنة مشتركة للقبول والتسامح للتركيز على الخطوات التي يمكن اتخاذها لمساعدة الناس من كلا البلدين على التئام الجروح الناجمة عن هذا الصراع وتقريب الناس من خلال الحوار.

القسم التاسع عشر: العلاقات العربية الإسرائيلية والشراكات الاقتصادية الإقليمية

كانت قرارات جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية بتوقيع معاهدات السلام مع دولة إسرائيل بمثابة اختراقات تاريخية كبرى. ومع ذلك، يجب تطوير تعاون كبير وأوسع نطاقًا بين هذه الدول لصالح جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل. زادت مشاركة المملكة العربية السعودية في مبادرة السلام العربية من عدد شركاء السلام المحتملين وأدخلت مفاهيم مهمة في عملية السلام. نعرب عن تقديرنا الكبير للمملكة العربية السعودية لدورها في إنشاء مبادرة السلام العربية ، والتي ألهمت بعض الأفكار التي تدور حولها هذه الرؤية.

الهدف من هذه الرؤية هو أن تتعاون الدول العربية تعاوناً كاملاً مع دولة إسرائيل لصالح جميع دول المنطقة. على سبيل المثال ، يجب أن يكون هناك رحلات جوية بين الدول العربية وإسرائيل للترويج للسياحة العابرة ، ولتمكين العرب بشكل أفضل من زيارة الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في إسرائيل.

ستشجع الولايات المتحدة بقوة الدول العربية على البدء في تطبيع علاقاتها مع دولة إسرائيل والتفاوض على اتفاقات سلام دائمة.

يجب توسيع العلاقات الاقتصادية بين دولة إسرائيل وجيرانها بما يخدم مصالح جميع الأطراف ، لا سيما بالنظر إلى مصالح الدول العربية في الابتعاد عن الاقتصادات القائمة على الوقود الأحفوري إلى اقتصادات قائمة على البنية التحتية والتكنولوجيا الجديدة. من خلال دمج البنية التحتية للنقل الخاصة بها ، يمكن أن تصبح دول المنطقة مركزًا عالميًا لنقل البضائع والخدمات من آسيا إلى إفريقيا وأوروبا.

إن مثل هذا التكامل بين دولة إسرائيل ودولة فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية سيسمح لجميع الدول الثلاثة بالعمل معًا للمساعدة في نقل البضائع من أوروبا إلى الخليج الفارسي والعكس. يجب على دولة إسرائيل والدول العربية ، بما في ذلك دولة فلسطين ، إقامة شراكات اقتصادية واتفاقات تجارية قوية. يجب أن يكون هناك تركيز خاص على تحسين القطاعين الاقتصادي والسياحي لدولة فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية بشكل كبير.

سيتطلب ظهور هذا الواقع الجديد للتكامل الإقليمي تغييراً جوهرياً في السياسة الدولية. في المجال الدبلوماسي ، على وجه الخصوص ، يجب على الدول العربية ، إلى جانب دولة فلسطين ، أن تكف عن دعم المبادرات المعادية لإسرائيل في الأمم المتحدة وفي هيئات أخرى متعددة الأطراف. على وجه الخصوص، يجب ألا يقدموا دعمهم لأي جهود تهدف إلى نزع الشرعية عن دولة إسرائيل.

من المتوقع أن تنهي هذه الدول أي مقاطعة لدولة إسرائيل وتعارض حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات (BDS) وأي محاولة أخرى لمقاطعة دولة إسرائيل. تنظر الولايات المتحدة إلى حركة المقاطعة على أنها مدمرة تجاه السلام ، وستعارض أي نشاط يقدّم المقاطعة أو غيرها من الممارسات التجارية التقييدية التي تستهدف إسرائيل.

يجب أن تتوقف المبادرات التنقيحية التي تشكك في جذور الشعب اليهودي الأصيلة في دولة إسرائيل. هذه المبادرات لا تطغى على وجه التاريخ اليهودي والمسيحي فحسب ، ولكن التاريخ الإسلامي أيضًا. يتمثل أحد الأهداف المهمة لهذه الرؤية في معاملة دولة إسرائيل من قبل الجميع كجزء شرعي من المجتمع الدولي.

✓ **فرص جديدة ومبادرات أمنية اقليمية**

في مواجهة التهديدات المشتركة وفي السعي وراء المصالح المشتركة ، تبرز فرص وتحالفات لا يمكن تصورها سابقًا.

ستعمل دولة إسرائيل ودولة فلسطين والدول العربية معاً لمواجهة حزب الله وداعش وحماس (إذا لم تقم حماس بإعادة التوجيه وفقًا لمعايير غزة) وجميع الجماعات والمنظمات الإرهابية الأخرى ، فضلاً عن المتطرفين الآخرين.

أدت التهديدات التي يشكلها النظام الإيراني الراديكالي إلى واقع جديد حيث تتقاسم دولة إسرائيل وجيرانها العرب الآن تصورات متشابهة بشكل متزايد حول التهديدات التي تهدد أمنهم. علاوة على ذلك ، تشترك إسرائيل وجيرانها العرب بشكل متزايد في رؤية الاستقرار والازدهار الاقتصادي في المنطقة. من شأن التعاون الاستراتيجي المعزز بين دول المنطقة أن يمهد الطريق لتحقيق اختراقات دبلوماسية وهيكلة أمنية إقليمية أوسع في المستقبل.

دولة إسرائيل ليست تهديدًا للمنطقة على الإطلاق. ومع ذلك ، تشكل الظروف الاقتصادية وأنشطة إيران الخبيثة تهديدًا وجوديًا للعديد من دول المنطقة. إن دمج إسرائيل في المنطقة سيتيح لها المساعدة في مجموعة واسعة من التحديات الاقتصادية وكذلك مواجهة تهديدات إيران. الهجوم الإيراني على منشآت أرامكو في المملكة العربية السعودية في عام ٢٠١٩ ، على سبيل المثال ، صدم اقتصاد العالم ويوضح ضرورة أن تعمل بلدان المنطقة معًا على الأمن.

لقد اكتشفت دولة إسرائيل والدول العربية بالفعل مصالحها المشتركة في مكافحة الجماعات والمنظمات الإرهابية والخطر المشترك الذي تشكله إيران التوسعية. تواجه هذه البلدان أيضًا تحديات أمنية مماثلة في البحر المتوسط والبحر الأحمر. يجب أن يعملوا مع الولايات المتحدة لحماية حرية الملاحة عبر المضائق الدولية التي تتعرض بشكل متزايد لتهديد إيران وقواتها التوكيلية والجماعات الإرهابية.

وينبغي التعبير عن هذه المصلحة المشتركة في المنطقة من خلال توثيق العلاقات بين دولة إسرائيل ومجلس التعاون الخليجي. علاوة على ذلك ، ينبغي لدولة فلسطين وجمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل (ومثل هذه البلدان الإضافية في المنطقة التي ترغب في الانضمام) أن تشكل منظمة للأمن والتعاون في الشرق الأوسط ، على غرار النموذج المستخدم من قبل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. يجب أن تشمل ولاية هذه المنظمة الجديدة ، من بين أمور أخرى ، قضايا مثل الإنذار المبكر بالنزاعات ، ومنع النزاعات ، وإدارة الأزمات.

- **القسم العشرين : الاعتراف المتبادل بين الدول**

ينص اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني على أن تعترف الأطراف بدولة فلسطين كدولة للشعب الفلسطيني ودولة إسرائيل كدولة للشعب اليهودي.

- **القسم الحادي والعشرين: نهاية المطالبات / نهاية النزاع**

سوف ينهي اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني النزاع بين الإسرائيليين والفلسطينيين ، وينهي جميع المطالبات بين الطرفين. سيتم اقتراح ما تقدم في (١) كقرار جديد لمجلس الأمن ، و (٢) كقرار جديد للجمعية العامة للأمم المتحدة.

• القسم الثاني والعشرين: السلوك خلال التفاوض

نأمل أن يغتنم الطرفان الفرصة ويتبنيا هذه الرؤية ويبدآن المفاوضات. خلال المفاوضات ، يجب على الأطراف أن تتصرف بطريقة تتوافق مع هذه الرؤية ، وبطريقة تعد شعوبها للسلام.

خلال مفاوضات السلام ، من المتوقع أن يقوم الطرفان بما يلي:

✓ **دولة اسرائيل:**

في مناطق الضفة الغربية التي لا تعتبرها هذه الرؤية جزءًا من دولة إسرائيل ، لن تقوم إسرائيل بما يلي:

١. بناء أي مدن مستوطنات جديدة ، وتوسيع المستوطنات القائمة أو خطط مسبقة للبناء في تلك المناطق ؛
٢. توسيع أي من الجيوب الإسرائيلية المشار إليها في القسم ٤ أو الخطط المسبقة لتوسيع تلك الجيوب في تلك المناطق بما يتجاوز بصمتها الحالية ؛
٣. هدم أي هيكل قائم اعتبارًا من تاريخ هذه الرؤية وتأمين القرارات التشريعية و / أو القرارات القانونية اللازمة لضمان هذه النتيجة. هذا الطرح لا يحول دون هدم أي بناء غير قانوني ، حيث بدأ هذا البناء بعد إصدار هذه الرؤية. هذا الوقف لا ينطبق على هدم أي هيكل يشكل خطرًا على السلامة ، على النحو الذي تحدده دولة إسرائيل ، أو عمليات الهدم العقابية التي تعقب أعمال الإرهاب.

في الجيوب الفلسطينية المشار إليها في القسم ٤ ، سوف يسود الوضع القانوني الراهن وستمكن دولة إسرائيل من تنمية تلك المجتمعات الفلسطينية ضمن نطاقها الحالي.

✓ **الفلسطينيون**

يجب على منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية:

١. **الامتناع عن أي محاولة للانضمام إلى أي منظمة دولية دون موافقة دولة إسرائيل ؛**
٢. عدم اتخاذ أي إجراء، ورفض جميع الإجراءات المعلقة، ضد دولة إسرائيل والولايات المتحدة وأي من مواطنيها أمام المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية وجميع المحاكم الأخرى ؛
٣. **عدم اتخاذ أي إجراء ضد أي مواطن إسرائيلي أو مواطن أمريكي لدى الانتربول أو أي نظام قانوني غير إسرائيلي أو أمريكي (حسب الاقتضاء) ؛**
٤. اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لإنهاء دفع الرواتب على الفور "للإرهابيين" الذين يقضون عقوبات في السجون الإسرائيلية، وكذلك لعائلات "الإرهابيين" المتوفين ولتطوير برامج إنسانية ورفاهية تقديم الخدمات الأساسية والدعم للفلسطينيين المحتاجين والتي لا تستند إلى ارتكاب أعمال إرهابية. الهدف من ذلك هو تغيير القوانين المعمول بها ، بما يتمشى مع قوانين الولايات المتحدة ، والتوقف تمامًا عن دفع مدفوعات الأسرى والشهداء وقت توقيع اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية ؛
٥. زيادة تطوير المؤسسات اللازمة للحكم الذاتي.

✓ **الولايات المتحدة**

بالقدر الذي يسمح به القانون، يتعين على الولايات المتحدة:

A. السماح بإعادة تشغيل الوفد العام لمنظمة التحرير الفلسطينية.

B. فتح مهمة ارتباط إلى السلطة الفلسطينية في مكان مناسب داخل الأراضي المخصصة لدولة فلسطين ، على النحو الذي تحدده الولايات المتحدة ؛

C. اتخاذ الخطوات المناسبة لاستئناف المساعدات الأمريكية للضفة الغربية وقطاع غزة ، بالقدر المعقول والملائم ، بالتشاور مع الكونغرس الأمريكي ؛

D. العمل مع المجتمع الدولي لدعم المبادرات الجديدة للشعب الفلسطيني بما في ذلك ، برامج لتحسين توصيل الكهرباء والماء ، وتسهيل حركة البضائع والمساعدة في خلق فرص العمل.